أوراق كارنيغي

سياسات تركيا في الشرق الأوسط:

بين الكمالية والعثمانية الجديدة

عمر تشبينار

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

واشنطن ▪ موسكو ▪ بيجينغ ▪ بيروت ▪ بروكسل

مركز الشرق الأوسط

العدد 10 ▪ أيلول\ سبتمبر 2008

©2008 مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. جميع الحقوق محفوظة.

يمنع نسخ أي جزء من هذه الورقة أو نقله في أي شكل أو وسيلة من الوسائل بدون اذن خطي من مؤسسة كارنيغي . الرجاء توجيه الطلبات إلى:

Carnegie Endowment for International Peace
Publications Department
Massachusetts Avenue, NW 1779
Washington, DC 20036
هاتف: 7600 - 483 - 202
فاكس:1840 - 483 - 202
www.CarnegieEndowment.org

أو إلى العنوان التالي:

مركز كارنيغي للشرق الأوسط
شارع البرلمان 88
وسط بيروت. لبنان
ص.ب. 11 - 1061 **رياض الصلح**
هاتف: 9611991491
فاكس: 9611991591
www.carnegie - mec.org

يمكن تحميل هذا البحث مجاناً على العنوان الآتي:
http://www.carnegieendowment.org/programs/arabic
ثمّة عدد محدود من النسخ المطبوعة بالانكليزية.
للحصول على نسخة أرسل طلبك عبر: pubs@CarnegieEndowment.org

أوراق كارنيغي

«أوراق كارنيغي» عبارة عن دراسات من إعداد الباحثين في المؤسسة ونظرائهم من مؤسسات أخرى. تشمل السلسلة أبحاثاً جديدة آنية ومقتطفات أساسية من أبحاث أوسع يجري العمل عليها. نرحب بتعليقات القرّاء. يمكنكم إرسال تعليقاتكم إلى «مشروع الديمقراطية وسيادة القانون» على العنوان البريدي للمؤسسة أو عبر البريد الالكتروني: www.carnegie-mec.org

المؤلف

عمر تشبينار: هو أستاذ دائرة إستراتيجية الأمن القومي في كلية الحرب القومية الأميركية ومدير برنامج تركيا في مؤسسة بروكينغز. شغل سابقاً منصب أستاذ مساعد في دائرة الدراسات الأوروبية في جامعة جونز هوبكنز- كلية الدراسات الدولية المتقدمة، حيث لا يزال أستاذاً متعاقداً. كما تبوّأ مناصب إستشارية في مركز روبرت.ف. كينيدي لحقوق الإنسان في واشنطن، وفي دائرة التخطيط الإستراتيجي في توفاس- فيات في إسطنبول.

أبحاث تشبينار تركّز على تركيا؛ الإسلام السياسي؛ المسلمين في أوروبا؛ وقضايا الشرق الأوسط. له كتابان (بالإنكليزية): «الإسلام السياسي والقومية الكردية في تركيا: الهوية الكمالية في مرحلة إنتقالية» (روتليدج، 2005) و«كَسبْ تركيا: كيف يمكن لأميركا، وأوروبا، وتركيا إحياء شراكة في طور الأفول» (مع فيليب غوردون) (دار مؤسسة بروكينغز، 2008). وكتابه الجديد (بالإنكليزية أيضاً) «مكافحة الراديكالية بالتنمية البشرية: الإقتصاد السياسي للتعليم، والتوظيف، والحرية في العالم الإسلامي» سيصدر عن مؤسسة بروكينغز في العام 2009.

تشبينار أيضاً معلّق في صحيفتي«توداي زمان» و«صباح» التركيتين، ويكتب شهرياً لمجلة «فوربس» في طبعتها التركية. حائز على الدكتوراه والماجستير في الدراسات الأوروبية والإقتصادات العالمية من جامعة جونز هوبكنز، وعلى بكالوريوس العلوم السياسية من جامعة الشرق الاوسط التقنية في أنقرة.

المحتويات

ملخّص	1
مقدّمة	2
هويّة تركيا الكمالية والشرق الأوسط	5
المشكلة التركية تعاود الظهور	11
مرحلة ما بعد 11 أيلول/سبتمبر والسياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية	14
العثمانية الجديدة في مواجهة السياسة الخارجية الكمالية	16
إنهيار العراق	19
علاقات أنقرة مع إيران وسوريا	23
العلاقات مع العالم العربي عامة	28
المضي قدماً..	30
إلى أين سيقود هذا الإنخراط التركي الإقليمي الجديد؟	31
خاتمة	32
ملاحظات	33

ملخّص

عادت تركيا لتكون مجدداً لاعباً مهماً في الشرق الأوسط، في تطور لافت سجّل قطيعة مع سياستها السابقة القاضية بتجنب الإنغماس في شؤون المنطقة. ففي السنوات القليلة الماضية أظهرت أنقرة إستعداداً متزايداً للتوسّط في النزاع العربي- الإسرائيلي؛ وحضرت مؤتمرات الجامعة العربية؛ وأسهمت في قوات الأمم المتحدة في لبنان وقوات حلف شمال الأطلسي في أفغانستان؛ وتسنّمت موقعاً قيادياً في منظمة المؤتمر الإسلامي؛ وأقامت علاقات وثيقة مع سوريا وإيران والعراق.

ثمة عاملان رئيسان وراء هذه الحيوية التركية الجديدة في الشرق الأوسط: العثمانية الجديدة والتحدي الكردي. بيد أن هذين الدافعين المحّركين للسياسة الخارجية التركية غالباً ما يقفان على طرفي نقيض. فالتحدي الكردي يُقارب أساساً وفق المعايير والقواعد الكمالية التي تعتبر القومية الكردية تهديداً وجودياً لوحدة تركيا الجغرافية والقومية. هذا في حين أن العثمانية الجديدة أقل تركيزاً على المسألة الكردية وأكثر إهتماماً بتعزيز «القوة الليّنة» لتركيا بوصفها دولة محورية متصالحة بسلام مع إرثها الإسلامي ومع تعدد الهويات فيها. ولأن العثمانية الجديدة متحررة من الطموحات الإمبريالية الجغرافية، فهي تحتضن رؤيا جيو- إستراتيجية واثقة من نفسها تطل على تركيا بوصفها قوة كبرى إقليمية فعالة ونشطة.

في خضم تعاطي تركيا مع الشرق الأوسط والمسألة الكردية، سيكمن التحدي الرئيس أمامها في إقامة توازن دقيق بين غرائزها الكمالية والعثمانية الجديدة. أما بالنسبة إلى المسألة الكردية فالأرجح ان تبقى العامل الأساسي في تشكيل السياسة الأمنية الإقليمية التركية. كما أن التهديد الإرهابي الذي يفرضه حزب العمال العمال الكردستاني سيبقى ورقة ضغط يستخدمها غلاة المؤسسة الكمالية لصالحهم. ومع ذلك، ولأن الوسائل العسكرية وحدها لن تحل المشكلة، فالأرجح أن تكون «القوة الليّنة» التركية والرؤيا العثمانية الجديدة هما الأقدر على تحقيق حل سلمي للنزاع الكردي.

مقدّمة

بعد عقود عدة من الإهمال والسلبية إزاء الشرق الأوسط، تستأنف تركيا دورها كلاعب نشط في هذه المنطقة. وخلال معظم تاريخها الجمهوري، لم تكن أنقرة تعتبر الشرق الأوسط أولوية في سياستها الخارجية، وقد أدارت عقيدتها الرّسمية، الكماليّة، ظهرها للعالم الإسلامي متّبعة نهجاً غربياً خالصاً. هذا التّوجه أحادي الجانب بدأ بالتّغير مع نهاية الحرب الباردة، بالتوازي مع بروز آفاق جيو-إستراتيجية وفرص وتهديدات جديدة في المناطق المحيطة بتركيا. والحصيلة أن تركيا، أولاً في عهد تورغوت أوزال (رئيس وزراء تركيا بين 1983 و1989؛ ورئيس تركيا بين 1989 و1993) ومؤخراً في عهد حزب العدالة والتنمية (من سنة 2002 حتى الآن)، أصبحت أكثر إنغماساً في شؤون منطقة الشرق الأوسط الكبير. وعلى سبيل المثال، وخلال السنوات الأخيرة، تبنّت أنقرة مقاربة أكثر نشاطاً إزاء المسألة الفلسطينية-الإسرائيلية، وأرسلت جنوداً للمشاركة في مهمة حلف شمال الأطلسي إلى أفغانستان؛ وأسهمت في عديد الأمم المتحدة في لبنان، وتبوأت موقعاً قيادياً في منظمة المؤتمر الإسلامي؛ وحضرت مؤتمرات جامعة الدول العربية. كما أنها أقامت علاقات أوثق مع كلّ من إيران والعراق وسوريا، وحسّنت علاقاتها الإقتصادية والسياسية والدبلوماسية مع معظم الدول العربية والإسلامية.

ليس الجميع راضياً عن النشاطات التركية الجديدة. وتركيا نفسها تشهد إستقطاباً حاداً لا تستطيع السياسة الخارجية التركية أن تكون بمنأى عن إنقساماته، حيال هويتها الإسلامية والعلمانية والقومية. ففي معسكر ينتصب النقّاد العلمانيون لحكومة حزب العدالة والتنمية الذين يعتبرون أن إنخراط تركيا في الشرق الأوسط بمثابة خيانة لرسالة الجمهورية وتوجهها الغربيين. هؤلاء يركّزون عادة على الجذر التاريخي السياسي الإسلامي لحزب العدالة والتنمية ويميلون إلى رؤية جدول أعمال إسلامي خفي وراء الإنفتاح على العالم العربي.

في المعسكر المقابل، يلتئم شمل أولئك الذين يجادلون بأن جدول الأعمال الإسلامي هذا غير موجود، بدليل أن حزب العدالة والتنمية هو أكثر الأحزاب تأييداً للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي على الساحة السياسة التركية. فهو على الرغم من جذوره الإسلامية، بذل جهوداً أكثر من كل الحكومات التركية السابقة لتحسين فرص إنضمام أنقرة إلى الإتحاد الأوروبي. وقد كوفئت هذه الجهود في النهاية ببدء محادثات الإنضمام بين تركيا والاتحاد في كانون الأول/ ديسمبر العام 2005.

وبما أن أياً من المعسكرين غير قادر على إقناع الآخر، يتواصل الجدل الإستقطابي حول نوايا حزب العدالة والتنمية وأيضاً حول التوجهات المحلية والخارجية للسياسة التركية. هذا إضافة إلى أن المسائل التي يثيرها إهتمام أنقرة المستجد بالشرق الأوسط، ليست قصراً على

النقاشات الداخلية التركية، إذ أن سياسة أنقرة الشرق أوسطية تعتبر معضلة بالنسبة لصنّاع القرار في واشنطن الذين تتملكهم الحيرة من تقارب تركيا مع دول كسوريا وإيران.

ما أسباب إهتمام أنقرة المستجد بالشرق الأوسط؟ الدراسة التالية محاولة للإجابة عن هذا السؤال، من خلال مقاربة عاملين متضاربين محرّكين للسياسة التركية هما التحدي الكردي والعثمانية الجديدة، حيث سيتبيّن لنا أن سياسة تركيا في الشرق الأوسط تتأثر بشكل مضطرد بالتوتر المحتدم بين هاتين النظرتين والأولويتين المتنافستين. فالعثمانية الجديدة على طرفي نقيض مع السياسة المتمحورة حول الأكراد لسبب بسيط هو أن التحدي الكردي في تركيا تحدّده المعايير الكمالية التي تسعى العثمانية الجديدة إلى تجاوزها. فالكمالية تعتبر أن العرقية والقومية الكرديتين بمثابة تهديد وجودي لوحدة الجمهورية التركية القومية والجغرافية. وحتى اللغة الكردية والحقوق الثقافية تعتبر خطرة على أساس أنها تجعل من إستيعاب الأكراد (وهي السياسة الرسمية للجمهورية منذ 1923) أكثر صعوبة بما لا يقاس. إضافة إلى ذلك، الطموحات القومية للأكراد في إيران والعراق وسوريا تفرض تحدياً مماثلاً على السياسة الخارجية التركية. ونتيجة لهذه العوامل، حين تسيطر المسألة الكردية على جدول أعمال أنقرة، تغدو السياسة الخارجية قلقة، وإنفعالية، وغير واثقة.

في المقابل، تسعى العثمانية الجديدة إلى تجاوز هذا الأنموذج الكمالي. وبالمقارنة مع الكمالية، تبدو طبائع العثمانية الجديدة أكثر ثقة بالنفس وأقل تركيزاً على التهديد الكردي. وهي تتبنى رؤيا جيو-إستراتيجية كبرى تضطلع بموجبها تركيا بدور الطرف الإقليمي الفعّال والمؤثر الذي يعمل على حل المشاكل الإقليمية. وبما أن مفهوم العثمانية الجديدة قد يثير فكرة وجود جدول أعمال إمبريالي، ثمة حاجة لتوضيح نقطة مهمة وهي أن تركيا، في إطار هذا الأنموذج العثماني الجديد، لا تتّبع سياسة إمبريالية جديدة تستهدف بعث الإمبراطورية العثمانية. فبدلاً من الحنين الإمبريالي، تسعى العثمانية الجديدة أساساً إلى إستعراض «القوة اللّينة» لتركيا كجسر بين الشرق والغرب، وكأمة إسلامية، ودولة علمانية، ونظام سياسي ديمقراطي، وكقوة إقتصادية رأسمالية. وعلى غرار الديغولية الفرنسية، تسعى العثمانية الجديدة إلى تحقيق «العظمة» والنفوذ التركيين في السياسة الخارجية.

تركيا هذه الأيام تبدو ممزقة بين هاتين الرؤيتين المغايرتين إزاء السياسة الخارجية. وفي حين أن التحدّي الكردي يُجبر أنقرة على أن تكون إنفعالية، وحذرة، وأحياناً فاقدة الشعور بالأمن بشكل مفرط، فإن العثمانية الجديدة، من جهتها، تحفز صنّاع القرار الأتراك على ان يكونوا أكثر جرأة وخيالاً وحنكة. ومن نافلة القول أن العقلية الكمالية العلمانية لا ترتاح إطلاقاً إلى الرؤيا التي تتبناها العثمانية الجديدة، وتعتبرها غير واقعية، ومغامرة، ومنحازة إلى الإسلام.

لكن الأهم، ربّما، أن الفارق الحاسم بين هذين العنصرين الموجّهين للسياسة الخارجية التركية، ينبع من رؤاهما المختلفة حيال تركيا. فالعثمانية الجديدة تريد للجمهورية الكمالية أن

تتصالح بسلام مع ماضيها متعدّد الثقافات، والإسلامي، والامبريالي، وهي لا تنظر إلى هذه المحصلة على أنها «أَسْلَمَةً» أو إنكاراً لإنجازات أتاتورك، بل دلالة على المصالحة والتطبيع وأحياناً على تصحيح بعض التجاوزات المفرطة التي قام بها غلاة الكماليين. وهذه النقطة الأخيرة غالباً ما تعني الإشارة إلى العلمانية المتطرفة (Laicism) للنظام الكمالي التي تشك بكل ما هو إسلامي. فعلى سبيل المثال، يختلف الكماليون والعثمانيون الجدد بشكل حاد حول مسألة الحجاب الإسلامي، وهي مسألة تثير إستقطاباً حاداً في السياسات التركية. ففي حين ينظر حزب العدالة والتنمية ومحافظون آخرون إلى المسألة في إطار الحريات الفردية الدينية، يعتبر الكماليون الحجاب رمزاً للإسلام السياسي ونذيراً بثورة أصولية.

بيد أن الجذور المحلية للتباين لا تنحصر في إطار الدين. ثمة أيضاً المسألة الكردية، التي تحتل المرتبة الثانية بعد العلمانية ضمن لائحة المسائل الأكثر إثارة للنزاع في تركيا، والتي هي حلبة خلاف مرير أخرى بين الكماليين والعثمانيين الجدد. ففيما تشدّد الكمالية على الإدماج القومي وترفض التعدّدية الثقافية، تنفتح العثمانية الجديدة على حقوق الأكراد الثقافية. ومقارنة بالكماليين، يبدو العثمانيون الجدد أكثر إستعداداً لإعتبار الإسلام قاسماً مشتركاً بين الأتراك والأكراد. ثم: في حين أن القومية الكمالية غالباً ما تتصدى بشدّة للمطالب الإثنية للأقلية الكردية، تسعى العثمانية الجديدة إلى إستيعابها بشكلٍ براغماتي.

هذه المقاربات المتباينة حيال الإسلام والمسألة الكردية في الداخل، لها تشعبات رئيسة في السياسة الخارجية التركية، لأنها تقود إلى مفاهيم متناقضة حول الشرق الأوسط و«الغرب». وعلى سبيل المثال، لا يفوت غلاة الكماليين أن الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة باتتا الآن تؤيدان الحقوق الثقافية الكردية في تركيا، وأن أكراد العراق أصبحوا أفضل أصدقاء أميركا في الشرق الأوسط، وأيضاً أنه غالباً ما ينتقد الإتحاد الأوروبي سجلّ حقوق الإنسان في جنوب شرق البلاد حيث الغالبية كردية. لا بل يدعم بعض الدول الأوروبية حقوق الأقليات للأكراد، وهو أمر تدحضه المؤسسة الكمالية بعنف. أضف إلى كل ذلك المخاوف الكمالية التي تعتبر أن تعامل واشنطن والإتحاد الأوروبي مع حزب العدالة والتنمية ليّن للغاية (في خضم سعيهما إلى إظهار تركيا كنموذج لـ«الإسلام المعتدل» في الشرق الأوسط). والمحصلة: شعور كمالي بإحباط عظيم من الغرب.

إنطلاقاً من هنا، إعتبرت المؤسسة القومية العلمانية التركية أن الغرب يقف في الجانب المخطيء إزاء الخطين الأحمرين للكمالية وهما القضية الكردية والإسلام السياسي. وهذا الوضع أدّى عملياً إلى قلب الإنشقاقات المحلية والإنقسامات حول السياسة الخارجية في تركيا رأساً على عقب. فالأوساط الكمالية التي كانت سابقاً موالية للغرب، أصبحت بشكل متزايد مناوئة لأميركا والإتحاد الأوروبي؛ فيما بات الإسلاميون السابقون مؤيدين إلى هذا الحد أو ذاك للعلاقات الطيبة مع بروكسل وواشنطن. وبذا، إنقلبت الأدوار، وأسفرت هذه الحالة الجديدة عن

إعادة تموضع مهمة للسياسات التركية المحلية والخارجية.

هويّة تركيا الكمالية والشرق الأوسط

على عكس ظاهرة عبادة الشخصية في الشرق الأوسط، يبدو إحترام أتاتورك في تركيا حقيقياً للغاية. إذ تنبع شعبية أتاتورك الواسعة أساساً من حقيقة إنقاذه البلاد من براثن الإخضاع والإحتلال الأجنبيين. وبالتالي، فإن استقلال تركيا وحس الفخار الوطني والكرامة والسّيادة جميعها تصوّرات مرتبطة بوضوح بمؤسس الجمهورية، ذلك البطل العسكري الذي تحوّل إلى رجل دولة صاحب رؤى. وثمة بعد آخر لا يقل أهمية من إرث أتاتورك، وإن كان يفرض إشكالية، هو عقيدته المعروفة بـ«الكمالية». شُيّد صرح الكمالية، التي غدت العقيدة الرسمية للجمهورية التركية، على دعامتين: الأولى ثورية تستند إلى صيغة علمانية متشددة. فلكي يتمّكن أتاتورك من إقامة جمهورية غربية علمانية، تعيّن عليه إلغاء السلطنة العثمانية وعزل الخليفة وشطب الأحرف العربية والتعليم الإسلامي والحركات الصّوفية. وقد إضطلعت العقيدة الكمالية بـ«مهمّة تمدّنية» تأثّرت إلى حد كبير بالثّورة الفرنسية، خاصة منها التقليد العلماني المناهض للإكليروس، وهو ضرب من ضروب العلمانية النشطة التي فرضتها الدولة.

ولا غرابة بعد ذلك في أن يصبح الدين في كل من فرنسا وتركيا رمزاً لـ«النظام القديم» ولمعارضة الجمهورية. لقد أصبحت العلمانية بالنسبة إلى البلدين الحد الفاصل بين المتنوّرين والظلاميين، وبين التقدميين والمحافظين، وبين المعاصرين والتقليديين. وبما أن أنصار كل من العلمانية الفرنسية (laicite) والعلمانية التركية (laiklik) كانوا ملتزمين بقوة أدواراً تقدمية ضد الأعداء الرجعيين، فقد جهدوا لإخراج الدين من حيز الحقل العام. ولهذا السبب، يشهد البلدان، إلى اليوم، ردات فعل علمانية مماثلة على مسألة إرتداء الحجاب في حرم المدارس الرّسمية. وقد منعته فرنسا في المدارس العامّة العام 2005، وكذا فعلت تركيا في كل من التعليم المتوسط والعالي.

إلا أن العلمانية الكمالية، إذا ما قورنت بالعلمانية الفرنسية، لا تزال في مراحل التطور الأولى. فهي لا تزال تسعى إلى السيطرة على الإطار الديني بدلاً من فصل الدولة عن الدين، وهو أمر حققته فرنسا العام 1905. ثم أن العلمانية الكمالية تطعّمت بتقليد عثماني قديم يقضي بهيمنة الدولة على الدين، إذ غالباً ما قام السلاطين العثمانيون بسن القوانين خارج إطار الشريعة الإسلامية إستناداً إلى قواعد السياسة لا إلى المبادئ الدينية. وحين وقع الصدام بين الإسلام والمصالح السياسية والقومية للإمبراطورية العثمانية، إنحاز السلاطين إلى مصلحة الدولة. وبالمثل، حافظ الكماليون على سيطرة محكمة على المؤسسة الإسلامية. ومثلهم مثل أقرانهم

المستشرقين الغربيين، نظر الكماليون إلى قوة الإسلام على أنها سبب رئيس للتخثر الإجتماعي والثقافي والسياسي والإقتصادي. ولتفادي هذا التخثر يجب أن تسيطر الدولة العلمانية على الدين. ونتيجة لذلك، إحتكرت تركيا الحديثة الوظائف الإسلامية ودمجت الموظفين الدينيين في بيروقراطية الدولة لإحكام سيطرتها عليهم. وإلى اليوم، تقوم مديرية الشؤون الدينية بالإشراف على الإسلام وتنظيمه في كل أنحاء تركيا، كما تقوم بتعيين أئمّة البلاد وتدفع أجورهم، إلى جانب إعداد خطب موحّدة يجري إلقاؤها في آلاف المساجد كلّ يوم جمعة.

الدّعامة الثانية للعقيدة الكمالية هي القومية الإستيعابية. وقد سعت تركيا المعاصرة بنشاط إلى إستيعاب أقلياتها المسلمة جميعها، وغدت «التركيّة» الهويّة القومية واللغوية والجغرافية المشتركة. ومن خلال إتخاذه مجدداً فرنسا نموذجاً، رفض النظام الكمالي مفهوم التعددية الثقافية؛ كما رفض أن تقف أية بنى إجتماعية بين الجمهورية ومواطنيها. وعلى عكس النخبة العثمانية، رفض الكماليون النموذج العالمي فوق القومي (الكوزموبوليتاني) متعدد الأعراق والقوميات. وقد إعترفت الجمهورية التركية الجديدة بغير المسلمين كمواطنين أتراكاً، لكنها عملياً مارست التمييز ضدهم، فمنعت الأرمن واليونانيين واليهود من تسنم وظائف حكومية. وبالتالي، ولسخرية القدر، إتضح أن الجمهورية التركية «العلمانية» أقل تسامحاً مع أقلياتها غير المسلمة مما كانت عليه السلطنة العثمانية «الإسلامية»، ويعود ذلك جزئياً إلى أن «التركيّة» كانت لا تزال مرتبطة بكونها إسلامية.

كما كان متوقعاً، واجهت القومية الإستيعابية والعلمانية المتشددة مقاومة ومعارضة عنيفتين من جانب الأقلّية الكردية والإسلاميين، لا سيما في المقاطعات الكردية التي تتمتع بشبه حكم ذاتي في جنوب شرق تركيا والتي لم تتعرض سوى إلى النذر اليسير من المركزية ومؤسسات الدولة وعملية بناء الأمة خلال الأزمنة العثمانية. إضافة إلى ذلك، كان القادة القبليون والدينيون (الشيوخ) الأكراد يعتبرون الخلافة الإسلامية رمزاً للوحدة والتناغم في ظل العثمانيين، والآن وقد ألغى أتاتورك الخلافة فقد تحطم العقد الإجتماعي بين تركيا وكردستان. وفي الواقع لم تترسخ فعلياً الهيمنة الكمالية بشكلٍ نهائي، إلا بعد أن قمع الجيش ما يزيد عن 12 إنتفاضة إسلامية كردية في العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي. وشكّلت حالات التمرد الإسلامية الكردية صدمةً مؤلمة للقادة العسكريين في الجمهورية الفتية، وزرعت في نفوسهم نزعة الشك في كل ما هو كردي وإسلامي، وهي نزعة لا تزال مستمرة إلى يومنا هذا. كما أن حالات العصيان هذه عزّزت الشعور بأن الجمهورية الجديدة كانت ولا تزال عرضة لخطر التفكك. وهذا الشعور كان متجذراً أصلاً بسبب محاولات القوى الغربية تجزئة البقايا الأناضولية من الإمبراطورية العثمانية في معاهدة سيفر العام 1920. وبعدها خلص الجنرالات الكماليون والمسؤولون الحكوميون إلى ضرورة العمل كأوصياء على القومية والعلمانية.

في السياسة الخارجية، أدّت حالات العصيان الكردية إلى ضبط طموحات أنقرة الجغرافية

حيال الموصل وكركوك، وهما مقاطعتان عثمانيتان سابقاً ضمتا إلى الإنتداب البريطاني للعراق. وعلى الرغم من أن أتاتورك أراد ضم هاتين المقاطعتين إلى الأراضي التركية، إلا أنه توصل إلى الإستنتاج بأن جيوشه ستواجه ما يكفي من الصعوبات في خضم جهودها للسيطرة على المقاطعات الكردية في شرق الأناضول. ولأن الآباء المؤسسين الكماليين كنّوا دوماً شكوكاً بالإمبريالية الغربية، فهم كانوا على قناعة راسخة بأن حالات العصيان الكردية هذه تكمن وراءها أصابع بريطانيا بهدف إضعاف الجمهورية التركية الجديدة. وفي الواقع، وإلى اليوم، لا يزال صدى دور بريطانيا المزعوم يتردد في الذاكرة الجماعية التركية، حتى أكثر من صدى خسارة الموصل وكركوك. وبالتالي، تمت مقاربة الإمبريالية والتواطؤ الغربيين على أنهما أهم عامل وراء النزعة الانفصالية الكردية. واليوم، تعود مشاهد التعاون بين الأكراد والأميركيين في العراق لتوقظ ذكريات مماثلة بين القوميين الأتراك ولتثير مشاعر معادية لأميركا والأكراد. وعلى أي حال، بعد أن عاين الآباء المؤسسون التحديات المريرة التي يطرحها ترسيخ القانون والنظام في المقاطعات الكردية، أدركوا أنهم في حاجة لإنتهاج سياسة خارجية حذرة للغاية. فما كان منهم إلا أن تحاشوا أية مغامرات في السياسة الخارجية تتسم بملامح تحريرية وحدوية أو عثمانية. وهكذا ركزت الجمهورية الفتية كل طاقتها على ثورتها الثقافية في الداخل.

على رغم أن هذا الموقف، الذي يمكن وصفه في أحسن الاحوال بأنه «إهمال حميد» للشرق الأوسط خلال السنوات التأسيسية للجمهورية، فإن إحدى المناسبات القليلة التي قررت خلالها تركيا القيام بمبادرة في السياسة الخارجية على الصعيد الإقليمي كانت تلك التي تضمنت المسألة الكردية بشكلٍ غير مباشر. حدث هذا في معاهدة سعد آباد المبرمة سنة 1937 بين إيران والعراق وتركيا التي وإن لم تتطرق مباشرة إلى الأكراد، إلا أن الدول الثلاث إشارت ضمناً إلى أنها ستتعاون لقمع أي حركة تخريبية أو تسلل شيوعي مرتبط بمطالب الأقليات العرقية. ومعروف أنه بعد الحرب العالمية الأولى توزّع الأكراد الذين كانوا سابقاً تحت حكم السلطنة العثمانية، على ثلاث دول حديثة التأسيس: تركيا والعراق وسوريا. وتضم كل من تركيا وإيران والعراق أكبر المجموعات الكردية. وبالتالي، كان هدف المعاهدة الرئيس إحتواء التحدي الكردي تحت غطاء تحالف مناهض للشيوعية.

بعد مدة وجيزة من نهاية الحرب العالمية الثانية، ومع ظهور نذر الحرب الباردة، تركت الديناميات الدولية الفاعلة بصماتها بقوة على السياسة الخارجية التركية. ففي ظل خوف تركيا من طموحات الإتحاد السوفياتي لإستعراض قوته جنوباً نحو منطقة المتوسط، سارع القادة في أنقرة إلى الانضمام إلى صف «العالم الحر» وأصبحت تركيا المتراس الجنوبي لحلف شمال الأطلسي في وجه موسكو. وفي عالم تهيمن عليه التهديدات النووية والتوازن الدقيق للقوى، تموضعت تركيا بشكل منظّم داخل الإصطفاف ثنائي القطبية للحرب الباردة. وحين شكّلت الحصن الجنوبي للحلف الأطلسي ضد الاتحاد السوفياتي، أصبحت أوراق إعتمادها الغربية

غير قابلة للجدل. أيضاً، وفي عالم تحكمه التهديدات النووية وتوازن دقيق للقوى، كان من النادر طرح المسائل الشائكة المتعلقة بمعايير حقوق الانسان والهوية الإسلامية. لقد فرضت «السياسة الواقعية» للحرب الباردة دمج تركيا في الغرب.

إلا أن الحرب الباردة ساعدت أيضاً تركيا على ولوج عصر الديمقراطية. فقد كان إحتمال إنضمام تركيا إلى الحلف الأطلسي وتأهلها للحصول على مساعدة أميركية في إطار خطة مارشال، عاملاً مشجّعاً لها لإجراء أول إنتخابات متعدّدة الأحزاب العام 1950، والتي فاز فيها الحزب الديمقراطي المعارض فوزاً ساحقاً. وخلال السنوات الأربعين التالية، تطوّرت السياسات التركية وفق الخطوط الإيديولوجية لليمين واليسار ولم يعد التهديد الأساسي هو الإسلام أو القومية الكردية بل الشيوعية. لقد غيّر وجود الإتحاد السوفياتي على الحدود التركية خطوط التصدعات السياسية في الداخل. فإستقر الإنشقاق الكردي في حضن جديد هو الحركة الإشتراكية الناشئة وتطوّر إلى نضال طبقي؛ في حين أن الإسلام السياسي إنضم إلى الأحزاب السياسية المحافظة المناهضة للشيوعية، فبدا أن الإيديولوجيا تفوّقت على الهوية.

ظلّ الجيش التركي منخرطاً في السياسة طيلة هذه الفترة بصفته حارس النظام الكمالي. وهو تدخل ثلاث مرات، في الاعوام 1960 و1971 و1980، وتولّى «تصويب» ما إعتبر أخطاء (وهي كناية عن خطوط حمراء غالباً ما رُبِطَت بالشّيوعية والإسلام السّياسي أو المطالب الكردية) ليعود بعد ذلك إلى ثكناته. وعلى عكس نظرائهم في أميركا اللاتينية، لم يبق الجنرالات الأتراك في السلطة أبداً أكثر من سنوات ثلاث. وقد إختاروا الإرتباط بفضاء الدولة لا بالسياسة، وحاولوا الترفّع عن الخصومات اليومية للأحزاب السياسية.

الإنتخابات الثلاثة الأولى أُجريت في العام 1950 ووضعت حداً لحكم الحزب الواحد الذي تمثّل بحزب الشعب الجمهوري. وقد فاز الحزب الديمقراطي، وهو تشكيل سياسي أكثر محافظة وشعبية، في كل الإنتخابات في الفترة بين 1950 و1960، وهذا بالكاد كان مفاجئاً لأن حزب الشعب الجمهوري بقي في السلطة أكثر من ثلاثين عاماً وصنّف على أنه حزب نخبوي مقطوع الصلة بالجمهور الورع. وعلى أي حال، يجب ألا ننسى هنا أن شعار هذا الحزب خلال الثورة الثقافية الكمالية في الثلاثينات كان «للشعب، على الرغم من الشعب». لكن، وعلى رغم أن الحزب الديمقراطي كان أكثر محافظة من الحزب الجمهوري، إلا أن سياساته الخارجية بقيت وثيقة الإرتباط بالغرب وأظهرت إزدراء مماثلاً بالشرق الاوسط. وقد عمد الحزب على وجه الخصوص بعد أن إنضم إلى الحلف الأطلسي العام 1952 إلى مطابقة مصالح تركيا القومية بشكلٍ مضطرد مع مصالح الغرب، سيما الولايات المتحدة.

من سخرية الأقدار أن يحدث هذا التطابق القوي مع وجهات النظر والسياسات الغربية خلال عهد رئيس الوزراء عدنان مندريس (1950-1960) الذي قضت مهمته التاريخية بترويض العلمانية التركية الراديكالية. فقد إنتهجت تركيا بكل حماسة سياسة الدفاع عن المصالح الغربية

بدون الأخذ بالإعتبار المخاوف والطموحات العروبية لجيرانها الجنوبيين. وألحقت سلسلة من السياسات التي إعتمدتها تركيا ضرراً بالغاً بعلاقات تركيا بالعالم العربي في منطقة الشرق الأوسط، من ضمنها إنها كانت الدولة الإسلامية الأولى التي تعترف بإسرائيل، وتصوّت لصالح فرنسا في الأمم المتحدة خلال حرب الإستقلال الجزائرية، وتسمح للبحرية الأميركية بإستخدام قاعدة إنجرليك الجوية إبّان الأزمة اللّبنانية العام 1958. أما العلاقات مع سوريا فكانت أصلاً سلبية نتيجة منح فرنسا تركيا السيادة على منطقة لواء الإسكندرون (أنطاكيا) العام 1939. وقد بقيت هذه المدينة الحدودية منطقة متنازعاً عليها بنظر دمشق لمدة طويلة. ومؤخراً فقط يبدو أن التقارب التركي-السوري نجح بإقناع دمشق بتغيير كتب التاريخ والخرائط الرسمية التي كانت تظهر فيها المقاطعة بوصفها جزءاً من سوريا.

حاولت الولايات المتحدة إقامة تحالف مناهض للإتحاد السّوفياتي في منطقة الشرق الأوسط من خلال جمع تركيا ومصر معاً العام 1951، لكن هذه المحاولة لم تلق الحماسة اللازمة في أي من البلدين، لأن العلاقات بين تركيا والدولة العربية كانت تشهد توتراً بفعل إعتراف تركيا بإسرائيل. وفي مسعى إلى تشديد الطوق الأمني حول الاتحاد السوفياتي، وقّعت أنقرة إتفاقية تعاون مع إسلام أباد العام 1954، وألحقتها العام 1955 بإتفاقية تعاون ومساعدة متبادلة مع مملكة العراق آنذاك. وقد شاركت تركيا بفعالية في إقامة معاهدة بغداد سنة 1955 التي كان مصيرها الفشل. وكانت معاهدة بغداد، التي ضمّت إيران والعراق وباكستان وتركيا وبريطانيا، تغشاها الشوائب من البداية، لأن الولايات المتحدة، التي حثّت على إقامتها، لم تنضم إليها خوفاً من إستعداء جمال عبد الناصر نهائياً. وفي العام 1955، أبلغت تركيا الحكومة الأردنية أنه إذا لم ينضم الأردن إلى معاهدة بغداد (وبالفعل لم ينضم الأردن)، فمن المرجح أن ينتهي الأمر بتركيا إلى أن تقاتل إلى جانب إسرائيل يوماً ما. هذا التهديد دفع واشنطن ولندن إلى تحذير الأتراك من أي تنفير إضافي للدول العربية الموالية للغرب. وعلى الرغم من ذلك، قامت أنقرة بخطوات مماثلة أثارت حفيظة العرب شملت حشد قواتها العسكرية على الحدود مع سوريا العام 1957 حين بدا أن الحزب الشيوعي على وشك الإستيلاء على السلطة في دمشق، كما شملت الدعوة إلى تدخّل عسكري غربي في العراق لإعادة الملكية التي أُسْقِطَت العام 1958. [1]

هذا التماهي الذاتي التركي مع الغرب وما رافقه من إبتعاد دبلوماسي عن العالم العربي في الشرق الأوسط، بدءا يتغيّران بالتدريج خلال النصف الثاني من السّتينات. وقد إرتبط هذا التغيّر التدريجي بشكلٍ أساسي بأزمة قبرص الأولى العام 1964 وما رافقه من تردد أميركي في دعم تركيا. بدأت دبلوماسية أنقرة بالتحرك تدريجياً بإتجاه موقف مؤيد أكثر لفلسطين لتوفير الدعم للموقف التركي في قبرص. بيد أن السياسات الداخلية كان لها دور أيضاً. فالتحّول عاد جزئياً إلى الدور المتنامي للحركات الإسلامية واليسارية في السياسات الديمقراطية الوطنية. ونتيجةً لذلك، حاولت تركيا رأب الصدع الذي أصاب العلاقات التركية- العربية. وعلى سبيل المثال،

قبل حرب الأيام الستة العام 1967، إنحازت تركيا إلى الموقف المصري ورفضت الإنضمام إلى مجموعة الدول البحرية التي كانت تطالب بإعادة فتح خليج العقبة أمام السفن الإسرائيلية. وفي أول قطيعة كبيرة مع المبادئ العلمانية في العلاقات الدولية، شاركت تركيا في المداولات حول منظمة المؤتمر الإسلامي في الرباط العام 1969 وأصبحت طرفاً كامل العضوية فيها العام 1976. وخلال الحرب العربية-الإسرائيلية العام 1973، منعت أنقرة واشنطن من إستخدام القواعد الأميركية لإعادة تزويد الإسرائيليين بالأسلحة وسمحت للطائرات الروسية بإستخدام المجال الجوي التركي لمساندة السوريين. وإستمر التحّول التركي إلى الجانب العربي سنة 1979 مع إفتتاح مكتب تمثيلي لمنظمة التحرير الفلسطينية في أنقرة والذي مُنِحَ وضعية شبه دبلوماسية.

عامل آخر عزّز التقارب التركي مع منطقة الشرق الأوسط، كان أزمة النفط خلال السبعينيات. فقد سعت الحكومات التركية إلى مواجهة أسعار النفط المرتفعة من خلال زيادة صادرات البضائع والخدمات التركية إلى المنطقة العربية وإيران، فتضاعفت هذه لترتفع قيمتها من 2 مليار دولار سنة 1975 إلى 4.9 مليار دولار سنة 1980. وقد واصل حجم التبادل التجاري المتوسع مع الشرق الأوسط بالإرتفاع خلال الثمانينات. ويعود سبب هذا الأرتفاع الشاهق (حين تخطّت منطقة الشّرق الأوسط أوروبا لفترة وجيزة في قائمة أبرز شركاء التبادل التجاري) أساساً إلى الصادرات الإستثنائية إلى العراق وإيران اللتين تواجهتا في حرب كارثية بين سنتي 1980 و1988. وأتت سياسة تركيا الحيادية خلال الحرب آنذاك بثمارها الإقتصادية.

لكن، على الرغم هذا التحسّن في العلاقات الدبلوماسية والتجارية، برزت مجموعة عوامل أخرى لتدفع أنقرة نحو إعادة النظر في سياستها إزاء الشّرق الأوسط خلال النصف الثاني من الثمانينات. فقد ظهر تململ واضح في العلاقات حين فشلت الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية في دعم سياسة تركيا في قبرص. فالعالم العربي لم يعترف بمطالبة القبارصة الأتراك بحق تقرير المصير سواء في الأمم المتحدة أو في منظمة المؤتمر الإسلامي. وتمتعت دول عربية عدة بعلاقات ودّية مع القبارصة اليونانيين وإعترفت بالدولة القبرصية اليونانية بوصفها الإدارة الشرعية الوحيدة للجزيرة. مصدر شكوى آخر تمثّل بموقف الجانب العربي من معاملة بلغاريا لأقلّيتها التركية. إذ هرب ما يزيد عن 300 ألف من الأقلّية التركية إلى تركيا بعد أن فرض نظام الرئيس زيفكوف حملة الدمج الإجباري بين سنتي 1986 و1987، مما دفع بتركيا إلى دعوة المجتمع الدولي إلى عزل بلغاريا. وفي ظل رهانها على دعم الشركاء من دول الجوار المسلمة، وضعت أنقرة مسودة قرار يندد بسلوك صوفيا في قمة منظمة المؤتمر الإسلامي العام 1987. لكن أنقرة إمتعضت بشدة حين إمتنعت الجزائر وسوريا ومنظمة التحرير عن دعم القرار، تجنباً لإستفزاز بلغاريا وسيدها السوفياتي.

في تلك الأثناء، بدأت علاقة تركيا الثنائية بسوريا والعراق بالتدهور، بعد إطلاق مشروع جنوب شرق الأناضول (الغاب) الطموح في العام 1983 والذي هدف إلى ريّ ما يقارب 1.6

مليون هكتار من الأراضي الزراعية التركية من خلال بناء 21 سداً و19 محطة توليد كهرمائية على ضفة نهري دجلة والفرات. وفاقمت هذه الأعمال، بطبيعة الحال، المخاوف العراقية والسورية بشأن الحجم المستقبلي ونوعية تدفق مجرى النهر بإتجاه البلدين. ومعروف أنه منذ سنة 1983، تطالب كل من دمشق وبغداد بإتفاقية ثلاثية لتقاسم مياه نهري دجلة والفرات، لكن من دون جدوى.

المشكلة التركية تعاود الظهور

مع نهاية الحرب الباردة، بدأت السياسات العقائدية اليمينية واليسارية في تركيا بالتحلل. ونتيجة ذلك، عادت تدريجياً إلى الساح مشاكل الهوية القديمة المتعلّقة بالإسلام والقومية الكردية. وعلى عكس التدخل العسكري ذي الميول اليسارية العام 1960، عمد الانقلاب العسكري العام 1980 إلى قمع الناشطين الأكراد واليساريين بشكل وحشي، مما أدى إلى مفاقمة الأمور. إذ أن القاعدة الإجتماعية لحزب العمال الكردستاني توسعت بسبب إستخدام الحكم العسكري للتعذيب والقمع في ديار بكر ومقاطعات كردية أخرى. وخلال النصف الثاني من الثمانينات، برزت المسألة الكردية بوصفها العامل الأهم المؤزّم للعلاقات الثنائية مع سوريا والعراق وإيران. وبحلول 1984، كانت أنقرة تواجه حرب غوار قومية عسكرية كردية. وقبل مدة قصيرة من إنقلاب 1980، وجد رئيس حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان ملجأً آمناً ودعماً سياسياً في دمشق، فتحوّل الحزب بذلك إلى الورقة الكردية في يد دمشق ضد نفوذ تركيا على مصادر المياه. ولم يكن الوضع أفضل حالاً في شمال العراق، حيث تنامت قوة مجموعتين عراقيتين كرديتين ووجد حزب العمال الكردستاني هناك ملاذاً آمناً على إثر حرب الخليج الأولى العام 1991. كما تنامت أيضاً مؤشرات على نشاط كردي وتعاطف مع حزب العمال الكردستاني في إيران. وأخيراً، وعلى الرغم من إمتعاض أنقرة، إعتبر العديد من الدول الأوروبية صراع تركيا ضد الأكراد بمثابة ثورة من جانب مجموعة عرقية مقموعة حُرِمَتْ من حقوقها الثقافية والسّياسية على يد دولة عسكرية سلطوية.

في ظل شعورها بالعزلة والمحاصرة، وقّعت أنقرة معاهدة تعاون مع إسرائيل سنة 1996. وإلتزم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو إمداد تركيا بالمعدات العسكرية الأساسية التي كان الغرب يرفض تزويدها بها بحجة سجلّها في مجال حقوق الإنسان. هذه الشراكة أطلقت إشارةً قوية إلى سوريا، كما أنها عزّزت مواقع تركيا ضد مجموعتي الضغط الأرمنية واليونانية القويتين في واشنطن. ومع تدهور علاقات تركيا بأوروبا ودول الجوار، أي سوريا والعراق وإيران، باتت أنقرة تنظر بإضطراد إلى الولايات المتحدة وإسرائيل على أنهما الشريكان الوحيدان

اللذان يعتد بهما. وفي وقت سابق من العقد، كانت حرب الخليج الأولى حافزاً قوياً لدخول أنقرة مجدداً إلى الشرق الأوسط، ووفرّت دافعاً إضافياً للتقارب التركي-الأميركي-الإسرائيلي.

خلال حرب الخليج الأولى، وفّر الرئيس تورغوت أوزال كل الدعم السياسي والإقتصادي للحملة العسكرية الأميركية، فعززت أنقرة عقوبات الأمم المتحدة من خلال وقف تدفق صادرات نفط العراق عبر خطوط الأنابيب التركية، ونشرت 100 ألف جندي على الحدود العراقية التركية، وسمحت للولايات المتحدة بشن غارات على العراق إنطلاقاً من القواعد التركية. لكن وعلى الرغم من شراكتها مع واشنطن، دفعت تركيا ثمناً إقتصادياً باهظاً بعد حرب الخليج الأولى حين خسرت ما يقارب الـ35 مليار دولار كرسوم على خط الأنابيب وعلى التبادل التجاري الضائع مع العراق خلال العقد التالي. كما أدت الثورة الكردية المناهضة لبغداد العام 1991 في شمال العراق- والتي شجعتها الولايات المتحدة – إلى نشوب أزمة إنسانية مع تدفق 450 ألف لاجئ كردي إلى الحدود التركية. وأضيف إلى هذه العوامل فشل واشنطن في تعويض تركيا عن خسائرها الإقتصادية، مما رسّخ تجربة بقيت مترسبة في الذاكرة التركية لمدة عقد لاحق، وذلك حين قطعت الولايات المتحدة وعوداً جديدة بتعويض تركيا عن الكلفة الاقتصادية غير المباشرة الناتجة عن الغزو المقترح للعراق.

في الداخل، واجهت تركيا تصاعداً كبيراً في وتيرة المشكلة الكردية خلال التسعينات. وقد شكّلت إقامة محمية كردية فعلية في شمال العراق خاضعة للوصاية الغربية دفعاً جديداً للقومية الكردية وأسهمت في تأمين قاعدة لوجستية لحزب العمال الكردستاني. وتطورت الأمور من سيئ إلى أسوأ بعد وفاة الرئيس تورغوت أوزال العام 1993. فقد كان أوزال سياسياً تركياً غير تقليدي ومن أوائل المناصرين لما بات يعرف لاحقاً بسياسات العثمانية الجديدة. وقد سعى إلى تخطي الأنموذج الكمالي الذي يدعو إلى مواجهة الأكراد مفضّلاً عليه السياسات التي تهدف إلى إستيعاب النزعة الإنشقاقية الكردية. وقد أقام أوزال علاقات فاعلة مع القيادة الكردية العراقية وذهب إلى حدّ السماح لها بالسفر مستخدمة جوازات سفر دبلوماسية تركية، كما أنه أيضاً كان يدعم الحقوق الثقافية للأكراد في تركيا.

قبل وفاته، بدا أوزال أنه يدعم رؤيا مستقبلية لتركيا تتحوّل بموجبها اللامركزية الإدارية والحكم الذاتي المناطقي القوي إلى واقع ملموس. وبعد 15 سنة من وفاته، لا تزال هذه في عداد المسائل التي يشكّل طرحها مخاطرة في السياسات التركية. ومقابل وجهات نظره غير التقليدية حيال المسألة الكردية، كان لأوزال رؤيا شجاعة أخرى تتعلق بالسلام والإعتماد الإقتصادي المتبادل في الشرق الأوسط ومنطقة البحر الأسود. وقد أصبح أوزال العرّاب الفكري لمنظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي التي تأسست العام 1989. كما كان من أشدّ المؤيّدين لمشروع «مياه السلام» الذي تصوّر نقل المياه التركية عبر خطوط أنابيب إلى سوريا والأردن وإسرائيل. ولكونه رجلاً ورعاً وعصرياً، أقام أوزال علاقات جيدة مع العالم العربي وأصبح الرئيس التركي الأول الذي يذهب إلى الحج وهو في السلطة. وعلى غرار قدرة حزب

العدالة والتنمية على إتباع سياسة متوازنة بين الشرق والغرب، كان أوزال من أشدّ المؤيدين والناشطين لإنتساب تركيا إلى الإتحاد الأوروبي. والواقع ان تركيا تقدمت بطلب الإنتساب الكامل في عهد حكومته سنة 1987. باختصار، إتّسمت سياسات أوزال تجاه الشرق الأوسط وأوروبا والأكراد بقسمات قوية من العثمانية الجديدة .

غداة وفاته بقليل، وإلى جانب إحتدام الحرب ضد حزب العمال الكردستاني، هيمن الإسلام السياسي – التهديد الثاني الأهم للكمالية – على الأجندة القومية، وفاز حزب الرفاه برئاسة نجم الدين أربكان، وهو عبارة عن كيان سياسي إسلامي غالباً ما أشير إليه على أنه سلف حزب العدالة والتنمية، بالإنتخابات المحلية والعامة سنتي 1994 و1995. هذا النصر الإنتخابي لـحزب الرفاه كان تعبيراً عن الإمتعاض الشعبي من الظروف السياسية والإقتصادية المتدهورة وردة فعل على فساد الأحزاب السياسية الأكثر علمانية.

صعود الإسلام السياسي مضافاً إليه النزاع الكردي، كان بمثابة العاصفة الكاملة بالنسبة إلى النظام الكمالي. فقد بدا وكأن عقارب ساعة الجمهورية التركية عادت إلى زمن العشرينات والثلاثينات، حين كانت هذه الأخيرة في حال مواجهة مع التمرد الإسلامي والكردي، وهو التمرد الذي حدّد ملامح سنواتها التأسيسية. إضافة إلى ذلك، ومع نهاية الحرب الباردة، بدا هذه المرة أن لكلّ من مسألتي الأكراد والإسلام السياسي روابط إقليمية قوية. فوجد حزب العمال الكردستاني ملاذاً آمناً في سوريا والعراق، فيما ظهر أن للتهديد الإسلامي إرتباطات إيرانية. ومما زاد الأمر سوءاً هو تقدّم أنقرة بطلب الإنتساب إلى الاتحاد الأوروبي مما وضعها تحت مجهرٍ ديمقراطي دقيق من جانب بروكسل. وعلى الرغم من الإطار الدولي المختلف جذرياً عن إطار الثلاثينات، جاء رد أنقرة على التمرد الكردي والإسلام السياسي وفق الشكل الكمالي التقليدي: تصميم سلطوي على رفض أية حلول وسط. وكانت النتيجة هي عقد التسعينات الضائع حيث إندلعت الحرب مع الإنفصاليين الأكراد، وساد الإستقطاب بين العلمانيين والإسلاميين، وحلّ الإضطراب الإقتصادي، وتفشى الفساد المنهجي.

أقفل عقد التسعينات الضائع بالنسبة إلى تركيا على ما يشبه الاستقرار، أساساً لأن الجيش قام بإستخدام القبضة الحديدية لإخضاع الإسلاميين والإنفصاليين الأكراد. وفي العام 1997 أجبر الجيش حكومة رئيس الوزراء الإئتلافية أربكان على الإستقالة في إطار ما سمّي لاحقاً «الإنقلاب الهادئ». وبعد أن أصبحت لها اليد العليا ضد الإسلام السياسي، إتخذت المؤسسة العسكرية هذه المرة خطوة جذرية ضد النزعة الانفصالية الكردية. كان الجيش قد قام بعمليات عسكرية عدة عبر الحدود في شمال العراق. لكن في العام 1998، هدّد الجيش التركي علناً بإجتياح سوريا بسبب دعمها لـحزب العمال الكردستاني. وبسبب عزلتها التي تلت إنهيار الإتحاد السوفياتي وقلقها من التعاون الإستراتيجي بين تركيا وإسرائيل، رضخت سوريا لأنقرة وأخرجت عبد الله أوجلان من دمشق. وبعد مغادرته سوريا متنقلاً بين أماكن عدة، ألقت الاستخبارات التركية القبض عليه في العام 1998 ووضعته في جزيرة- سجن نائية في إسطنبول.

كان لإنقلاب سنة 1997 الهادئ مضاعفات كبيرة، وإن غير مقصودة. فقد مهّد الطريق أمام عملية مراجعة ذاتية جدّية بين الإسلاميين في تركيا، مما أدى في النهاية إلى تصدعات إيديولوجية وجيلية (من جيل) في الحركة الإسلامية. وعندما أسس رجب طيب أردوغان وعبد الله غل حزب العدالة والتنمية العام 2001، رفضا إضفاء صفة «الإسلامي» عليه ووصفا عقيدة الحزب الجديد بـ«الديمقراطية المحافظة». لقد أقنع إنقلاب 1997 الجناح المعتدل والإصلاحي في حزب الرفاه بضرورة إنتهاج مقاربة جديدة حيال منافع الديمقراطية الليبرالية وعضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي.

بعد إنخراطهم في السياسات الديمقراطية لما يزيد عن ثلاثة عقود، تعلّم السياسيون الإسلاميون في تركيا كيفية ضبط وجهات نظرهم بهدف الفوز بالشرعية الإنتخابية والسياسية. وما يوازي هذا الأمر أهميةً في إطار عقيدة حزب العدالة والتنمية الجديدة هو دور التحوّل الرأسمالي لتركيا منذ بداية الثمانينات. فقد أسهم الإنفتاح السياسي والإجتماعي والإقتصادي التدريجي لتركيا في عهد رئيس الوزراء تورغوت أوزال خلال الثمانينات في نشوء بورجوازية مسلمة براغماتية وداعمة للرأسمالية في مدن على غرار قيصرية ودينيزلي وغازيانتب وملاطيا وغيرها. وقد تم دمج مسلمي الطبقة الوسطى عالمياً في مجال الأعمال الصغيرة والمتوسطة، لكن هذه الطبقة بقيت محافظة على الصعيدين الثقافي وأكثر عزلة إجتماعياً من النخب في إسطنبول وأنقرة. ومع الوقت، تمكّنت هذه المجموعات من الشركات الصغيرة والمتوسطة (أو «نمور الأناضول»، كما أطلق عليها خبراء الإقتصاد السياسي) من تأسيس شبكاتها المالية الخاصة لتتحدّى بالتالي هيمنة التكتلات الصناعية التي تتخذ من إسطنبول مقراً لها. وقد شجّع هذا النمو القوي للرأسمالية الأناضولية على بروز سياسة «الديمقراطية المحافظة» لحزب العدالة والتنمية التي ركّزت على الإستقرار السياسي والإقتصادي.

مرحلة ما بعد 11 أيلول/سبتمبر والسياسة الخارجية لـحزب العدالة والتنمية

بإختصار، أثبتت كل من الرأسمالية والعولمة وطموح تركيا إلى الإنتساب إلى الإتحاد الأوروبي أنها كانت عوامل حاسمة في دفع حزب العدالة والتنمية إلى إسدال الستار على ماضيه الإسلامي ليصنّف نفسه حزباً ديمقراطياً محافظاً وموالياً للغرب وللسوق عند بداية الألفية. كما أسهمت الديناميات الدولية في تحقيق هذا الأمر. وقبل مدة وجيزة من تأسيس أردوغان لحزب العدالة والتنمية، صدّق قادة الإتحاد الأوروبي أخيراً على أهلية تركيا الكاملة للإنتساب إلى الإتحاد الأوروبي. وقد أدرك أردوغان على نحو براغماتي أن إصلاحات الإتحاد الأوروبي من شأنها

أن تعزّز الديمقراطية على حساب الجيش، وان تسهم في توسيع قاعدة نفوذ حزب العدالة والتنمية. وكان الحزب حكيماً حين وضع مسألة الإنتساب إلى الإتحاد الأوروبي في صدارة برنامج عمله في الداخل وفي السياسة الخارجية. فهو بذلك حاز على دعم مجتمع رجال الأعمال التركي إلى جانب العديد من المفكرين الليبراليين وغالبية الطبقة الوسطى البراغماتية. كما حاز على الشرعية السياسية بنظر الجيش العلماني، سيما وأن أوروبا بعد كل شيء كانت المكافأة الكبرى في رؤى أتاتورك لتركيا المتغربنة.

فاز أردوغان في الإنتخابات البرلمانية فوزاً كاسحاً، وبدأت حكومته فور إستلامها السلطة بتمرير سلسلة مدهشة من الإصلاحات لمواءمة وضبط إيقاع النظام القضائي التركي والعلاقات المدنية-العسكرية وممارسات الحقوق المتعلّقة بحقوق الإنسان، مع المعايير الأوروبية. وصممت سياسات الحزب بشكل علني لتسهيل إنضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. لكن، وبعد مدة وجيزة من وقوع هجمات 11 أيلول/سبتمبر، حازت سياستا تركيا الداخلية والخارجية على أهمية موازية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية أيضاً. ففي إطار الإستقطاب الذي تبع هجمات 11 أيلول/سبتمبر بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي، إكتسبت رمزية سعي بلدٍ مسلم إلى الإنتساب إلى منظمة غربية حصرية وذات غالبية سكانية مسيحية، أهمّيةً على المستوى الدّولي. وفيما بدا أن تركيا تواجه بنجاح الأفكار المسبقة حول «صدام الحضارات»، إتجهت واشنطن إلى تقديم تركيا بصفتها «نموذجاً» للعالم الإسلامي.

إلا أن المسألة الأساسية كانت دائماً، ولا تزال، في ما إذا كانت الدول العربية تطل على تركيا وعلى التجربة التركية من زاويةٍ إيجابية، ناهيك عن إعتبارها نموذجاً يحتذى. ثم أن الأنماط الفكرية المقولبة لا تزال تغشى على الجدل، حيث الصورة الشعبية تُظْهِرُ شعوراً غير ودّي ومتجذّراً بين تركيا والعالم العربي. فالعديد من الأتراك ما زالوا يكنّون الضغينة لقيام العرب بـ«طعن السلطنة العثمانية في الظهر» خلال الحرب العالمية الأولى حين وقفوا إلى جانب بريطانيا. وبالمثل، يعتبر العديد من العرب أن الحكم العثماني الذي دام قروناً عدة كان قاسياً ومتغطرساً وقمعياً وغير متنوّر. لا شك في أن ثمة عناصر حقيقية في هذه الأفكار النمطية المُسْتَهْلَكة، إلا أن الواقع التاريخي يفيد أيضاً أن الأتراك والأكراد والعرب تعايشوا بتناغم لقرون عدة ضمن سلطنة مستقرّة ومتعددة العرقيات حتى حلول العقود الأخيرة للسلطنة العثمانية. والقومية الأثنية لم تحّرك المجموعات العرقية المسلمة إلا بعد وقت متأخر كثيراً عن الأقليات المسيحية.

ما يمكن أن يكون قد أثار غضب العالم العربي أكثر من الصورة التاريخية للعثمانيين، هو على الأرجح الطبيعة السلطوية للعلمانية الكمالية ولسياساتها المغالية في موالاة الغرب خلال معظم حقبة الحرب الباردة. لكن، مع نهاية الحرب الباردة، ولا سيما خلال عهد أوزال وحزب العدالة والتنمية بدأت تركيا تبدو كنموذج محتمل للنجاح الإقليمي. وبعد اعتداءات 11 أيلول/ سبتمبر، بدا حزب العدالة والتنمية راضياً بلعب دور باني الجسور العثماني الجديد بين الإسلام

والغرب. ومن خلال دمجه التقوى الدينية والفخار القومي وفق موضة العثمانية الجديدة، أعلن حزب العدالة والتنمية أن تركيا مؤهلة على نحوٍ فريد لإظهار تناغم الإسلام والديمقراطية والعلمانية. أما العلمانيون والكماليون الأتراك، فقد ظلوا على شكّهم بكلّ من حزب العدالة والتنمية ونوايا الولايات المتحدة لتقديم تركيا «نموذجاً» للعالم الإسلامي، إنطلاقاً من أن كل ذلكٍ سيتمّ على حساب العلمانية. وقد إنطلق جدالٌ مهمٌّ حول «الهوية» بدأ يستقطب ببطءٍ السياسة الخارجية التركية ومسألة صياغة المصلحة القومية. ففي حين بدا حزب العدالة والتنمية مستعداً لإتباع ما يمكن أن يُسَمّى بـ«إستراتيجية العثمانية الجديدة» للإنخراط الفعال في الشرق الأوسط، دافع الجيش وبيروقراطية الشؤون الخارجية، من جهتهما، عن المعتقدات الكمالية التقليدية حول عدم التدخّل.

العثمانية الجديدة في مواجهة السياسة الخارجية الكمالية

منذ أن تسلّم حزب العدالة والتنمية زمام الأمور في تشرين الثاني/نوفمبر العام 2002، إعتمدت سياسته الخارجية على ما سمّاه أحمد داوتولغو كبير مستشاري أردوغان لشؤون السياسة الخارجية «العمق الاستراتيجي» .[2] ويجادل داوتولغو، وهو أستاذ محاضر سابق في العلاقات الدولية في جامعات تركيا وماليزيا، أن السياسة الخارجية التركية كانت تفتقر إلى التوازن، بسبب تركيزها الفائق على العلاقات مع أوروبا الغربية والولايات المتحدة إلى حد إهمال مصالح تركيا مع الدول الأخرى، سيما دول الشرق الأوسط. ويعتبر أنه وبعكس القوى الاستعمارية الأخرى، وخلال السنوات الثمانين الأولى بعد تأسيسها العام 1923، أهملت الجمهورية التركية إلى حد كبير العلاقات مع الدول المستقلة التي إنبثقت عن المقاطعات العثمانية السابقة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وبأنها تحتاج اليوم إلى الإضطلاع بدورٍ أكبر في هذه الدول.

لا بدّ من الإشارة هنا إلى أن التصوّر العثماني الجديد لداوتولغو يختلف جداً عن ذلك الذي روّج له رئيس الوزراء الإسلامي نجم الدين أربكان في أواخر التسعينات. فقد حاول أربكان إقامة حلف إسلامي مع دول مسلمة، مثل ليبيا وإيران وماليزيا وإندونيسيا، كبديل واضح وصريح من الغرب. أما قادة حزب العدالة والتنمية اليوم، فهم يحاولون التواصل مع الشرق لإستكمال علاقاتهم مع الغرب وليس لإستبدالها. ويقضي تصوّرهم، الذي يستند إلى مقاربة الرئيس السابق تورغوت أوزال (والذي صُنِّفَ آنذاك بـالعثمانية الجديدة)، بقيام تركيا بإعادة إكتشاف إرثها الامبريالي والعمل على تحقيق إجماع قومي جديد يمكّن الهويات المتعدّدة فيها من أن تتعايش. وتذكّر هذه المقاربة الأتراك بأنهم كانوا فيما مضى إمبراطورية عظيمة ومتعددة

القوميات حكمت الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والبلقان وأنحاء من أوروبا الوسطى. وبعبارة أخرى، هذا التشديد الجديد على الإرث العثماني لا يتعلّق بالأسلمة، بل بموازنة ما يعتبره أصحاب هذه المقاربة الهاجس الكمالي بالهوية الغربية لتركيا.

ثمة عوامل ثلاثة تسهم في تعريف التوجهات العثمانية الجديدة لحزب العدالة والتنمية. العامل الأوّل يتمثّل بالإستعداد للتصالح مع إرث تركيا الإسلامي والعثماني في الداخل والخارج. العثمانية الجديدة لا تدعو إلى الحكم الإسلامي في تركيا أو الإمبريالية التركية في الشرق الأوسط والبلقان، ولا إلى فرض نظام قانوني إسلامي في تركيا الحديثة، بل تسعى، بدلاً من ذلك، إلى علمانية أقل تشدداً في الداخل وإلى سياسة أكثر حيوية في السياسة الخارجية. في إطار هذا الأنموذج العثماني الجديد، يتعيّن أن تمارس أنقرة «القوة اللينة»- سياسياً وإقتصادياً وثقافياً- في الأراضي العثمانية السابقة كما في المناطق الأخرى حيث لتركيا مصالح قومية وإستراتيجية. وهذه الرؤى الواسعة للسياسة الخارجية التركية تتطلب إحتضان إرث «القوة العظمى» العثماني وإعادة تعريف هوية تركيا الإستراتيجية والقومية.

هذا التحوّل في الإستعدادات الذهنية له عملياً مضاعفات كبيرة على صياغة السياسة التركية. وعلى سبيل المثال، وحيث أن العثمانية الجديدة متصالحة مع إرث تركيا الإمبريالي والإسلامي، فإن هذا يفسح المجال أمام تصوّر لـ«المواطنة» يكون أقل إعتماداً على «الإثنية» وأكثر إنفتاحاً على مفهوم التعددية الثقافية. ونتيجة لذلك، لا تعتبر العثمانية الجديدة أن ثمة خطراً كبيراً يكمن في الحقوق الثقافية التركية وفي التعبير عن الهوية القومية التركية، طالما أن الأكراد يحافظون على ولائهم للجمهورية التركية. وبالمثل، وحين تواجه العقلية العثمانية الجديدة بمطالب كردية لنيل الحقوق الثقافية والسياسية، فهي تفضل التعايش معها في إطار التعددية الثقافية والهوية الإسلامية. بكلمات أخرى، العثمانية الجديدة، وعلى عكس الغلاة الكماليين الذين يصّرون على تذويب الأكراد في «التركية»، تسمح للإسلام بلعب دور أكبر في مجال بناء حس الهوية المشتركة. وكما في أيام العثمانيين، الإسلام يصبح هنا قاسماً مشتركاً حاسماً بين الأتراك والأكراد.

هذه العقلية الأكثر ليونة تؤدّي بدورها إلى بروز العامل الثاني للعثمانية الجديدة: حسّ العظمة والثقة بالنفس في السياسة الخارجية. فالعثمانية الجديدة تنظر إلى تركيا كقوة عظمى إقليمية. وتصوّرها الإستراتيجي وثقافتها يعكسان الأبعاد الجغرافية للأمبراطوريتين العثمانية والبيزنطية. وبالتالي، لا بد لتركيا، بصفتها دولة محورية، من أن تضطلع بدور دبلوماسي وسياسي وإقتصادي فعال للغاية في منطقة كبيرة تكون فيها هي المركز. لكن وفق الكماليين، هذا التصوّر الطموح غير واقعي كلياً، سيما وأنه يشكّل قطيعة خطيرة مع قواعد الجمهورية، مثل فكرة السماح بالحقوق الثقافية الكردية أو إعطاء الإسلام مزيداً من الفضاء السياسي. إضافة إلى ذلك، فإن السياسة الخارجية الكمالية ترفض الإنفتاح التركي أو الإسلامي على الشرق الأوسط على أساس أنهما يقفان على طرفي نقيض مع مفهوم أتاتورك للسياسة الخارجية

«القومية» الصارمة. ولذا، السياسة الخارجية الكمالية تشدد بقوة على الحفاظ على الأمر الواقع وعلى مواجهة خطر الإنفصالية الكردية.

العامل الثالث للعثمانية الجديدة هو هدفها بالإنفتاح على الغرب كما على العالم الإسلامي بالمقدار نفسه. وعلى غرار ما كانت عليه العاصمة الامبريالية، إسطنبول، المجاورة لكل من أوروبا وآسيا، فإن العثمانية الجديدة تتسم بإزدواجية الوجه كما الأله الإغريقي جانوس. كانت السلطنة العثمانية، حتى وهي تتقلب على فراش الموت، تلقّب برجل «أوروبا» المريض وليس برجل آسيا أو العالم العربي المريض. ولذا، للإرث الأوروبي أهمية كبيرة للعثمانيين الجدد. فهم منفتحون على الغرب والنفوذ السياسي الغربي مثلما هم وثيقو الصلة بالإرث الإسلامي. ومثل هذه البراغماتية والمرونة غائبتان إلى حد كبير عن الذهنية «الإستشراقية» لغلاة الكماليين الذين يعتبرون الإسلام والتعددية الثقافية والليبرالية أعداء الثورة الكمالية. ولا غرابة بعد ذلك بألا تؤثّر قدرة حزب العدالة والتنمية على تقبّل الغرب في الكماليين الذين يشتبهون بوجود أجندة اسلامية خفية. وكما ذُكِر سابقاً، المؤسّسة الكمالية تشكّ أيضاً بالغربيين الذين تعتبرهم ساذجين إزاء الإسلاميين ومتسامحين مع القومية الكردية.

بإختصار، ثمة إختلاف واضح بين الكمالية وبين العثمانية الجديدة في هذه المجالات الثلاثة للثقافة الاستراتيجية. ففي حين أن العثمانية الجديدة تؤيد إنتهاج سياسة إقليمية طموحة في منطقة الشرق الأوسط وخارجها، تتبنى الكمالية سياسة متواضعة وحذرة. وفيما الأولى تحبّذ التعددية الثقافية والعلمانية الليبرالية، تفضّل الثانية التدابير الصارمة ضد الحجاب والهوية الكردية. وفي حين أن الكمالية تمتعض بشكلٍ متزايد من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية، تسعى العثمانية الجديدة سعياً حثيثاً إلى الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي وإلى إقامة علاقات جيدة مع واشنطن.

المشكلة الكبرى للكمالية هي منحاها اللاليبرالي وتعلّقها بمفهوم «الحداثة والتقدمية» العتيق الذي ينتمي إلى عصر آخر. وعلى أي حال، ليس ثمة إتفاق بين الكماليين أنفسهم حول ماهية الكمالية في سياق القرن الحادي والعشرين. الكمالية، كما فهمها أتاتورك، مثّلت مشروعاً سياسياً تقدّمياً يستند إلى إقامة دولة-أمّة علمانية وقوية تركية. وإذا ما نظر إلى المسألة من زوايا عدّة، نرى أن الكمالية حققت بالفعل مهمتها التاريخية. فتركيا الحديثة دولة-أمّة علمانية وجمهورية ديمقراطية. ثمة بالطبع هامش للتحسين في ما يتعلق بإقامة ديمقراطية «ليبرالية» فعلية. إلا أن الليبرالية لم تندرج قط في أجندة الكمالية السياسية، ومن غير المنصف بالتالي الإنحاء باللائمة على الكمالية في ذلك. فبعد كل شيء الليبرالية لم تكن مدرجة على أجندة السياسة الدولية في الثلاثينات. ومن الممكن، بالتالي، المجادلة بأن الكمالية، بصفتها مشروعاً سياسياً قومياً وعلمانياً هدف إلى بناء أمّة وتحديثها وغربنتها (من غرب)، قد حقّق هدفه.

والآن، هذا النجاح نفسه هو الذي يحوّل الكمالية إلى إيديولوجيا محافظة. الكمالية، بعبارة أخرى، تسعى إلى الحفاظ على ما حققته. وهي بنظر الجيش التركي القويّ سياسياً، على وجه

الخصوص، تمثّل ردة فعلٍ سياسية دفاعية على الأعداء المفترضين لجمهورية تركيا العلمانية: القومية الكردية والإسلام السياسي. وفي ظل التخوّف من تنامي هذه القوى، تحوّلت الكمالية إلى ردّة فعل علمانية وقومية، بدلاً من كونها إيديولوجيا متماسكة. وبالتالي، أي إنحراف عن الطابع التركي للأمّة-الدولة، وعن الإطار العلماني للجمهورية، يشكّل تحدياً للهوية الكمالية.

هذه الهوية وردة الفعل الكمالية تلاحظان أساساً في أوساط الجيش التركي. أما في ما يتعلق بالمسألة الكردية والإسلام السياسي، فلا مجال لأي غموض في الموقف الكمالي للجيش. ويتم تصوير الخطر على الجبهة الكردية على الشكل الآتي: أي توكيد عام، مهما كان محدوداً، للهوية القومية الكردية، يعتبر مشكلة أمنية كبيرة تضع وحدة تركيا الجغرافية والقومية على المحك. وتتسم مقاربة الجيش للإسلام بموقف متخوّفٍ مماثلٍ، وتعتبر ظهور الرموز الإسلامية مثل الحجاب في الفضاء السياسي الاجتماعي والثقافي نذيراً بثورة أصولية. وبالطبع، مثل هذه الذهنية تشعل أوار السلطوية والوصاية العسكرية على الديمقراطية.

على الرغم من مثل هذه التباينات بين الكمالية والعثمانية الجديدة، من المهم التشديد على أن الجهتين تتقاسمان شعوراً قوياً بالوطنية وبالإرتباط بالدولة- الأمة التركية. صحيح أن العثمانية الجديدة تعكس ذهنية أكثر ليبرالية وبراغماتية من الكمالية، إلا أنها نجحت في إضغام الأنموذج الكمالي للقومية التركية في عقيدتها. هذا إضافة إلى أن مفهوم الدولة- الأمة وإنجازات الجمهورية التركية الحديثة ليست موضع نقاش أو نفي من قبل العثمانيين الجدد. وفي النهاية، العثمانيون الجدد والكماليون يتقاسمون وجهة النظر نفسها حيال العالم والمصالح القومية التركية. إلا أن أهمّ ما في الأمر، خارج إطار هذه المناقشات، هو دراسة السياسات الفعلية لفهم قرارات تركيا في الشرق الأوسط، مثل: كيف تُترجم هاتان المقاربتان العالميتان إلى سياسات؟ وأي سياسات تنتهج الدولة التركية ولماذا؟ أن فهم السياسات الشرق أوسطية التركية الأخيرة يتطلّب تركيزاً على الأحداث والتوجهات الأخيرة وذلك، بدون وضع الكمالية والعثمانية الجديدة كمنطلق مسبق لهذا التحليل، لأن التباين بين التوجهين قد يكون أكثر محدودية من الإختلاف الواسع المذكور آنفاً.

إنـهيار العراق

لم تكن تركيا تُكّن وداً خاصاً لنظام صدام حسين، إلا أن بغداد كانت قد وفّرت لتركيا تقليدياً إستقرار حدودها الجنوبية. كان النظام البعثي، بنظر مؤسسة الأمن القومي العلمانية والكمالية في تركيا على وجه الخصوص، متراساً فعالاً في وجه النزعة الإنفصالية الكردية في العراق. ولطالما عارضت تركيا زعزعة الإستقرار السياسي أو الإقليمي في محيطها المباشر، لأن أي تطورات من هذا النوع قد تشجّع النزعة الإنفصالية لدى الأقّليات أو تؤجج النزاع الطائفي.

وقد نعمت تركيا بسلامٍ ثمينٍ في منطقتها الجنوبية الشرقية الكردية منذ أن تم إعتقال أوجلان العام 1998. وشهدت العلاقات السياسية والإقتصادية مع سوريا وإيران تحسناً كبيراً. ومع إقتراب الألفية الجديدة، بدأ صناع السياسة الأتراك يستحضرون فكرة التطبيع، وبدأت فكرة «منطقة السلام» تظهر كهدفٍ أساسي لسياسة تركيا الجديدة تجاه الشرق الأوسط. وفي مثل هذه الظروف، فإن آخر ما قد يريده حزب العدالة والتنمية والجيش التركي والشعب التركي بشكل عام هو حرب إقليمية.

بلغت الخلافات الأميركية-التركية حول الحرب وتيرة مرتفعة في بداية العام 2003، حين دُفِعَت أنقرة إلى الرد على طلبٍ أميركي يتعلق بتمركزٍ مسبق للكتيبة المدرّعة الرابعة في تركيا إستعداداً لغزوٍ ممكنٍ للعراق إنطلاقاً من الشمال. كانت حكومة حزب العدالة والتنمية ضد الحرب، لكنها أرادت أيضاً الحفاظ على علاقات جيدة مع واشنطن. وكانت الساحة تشهد ديناميات محلية معقّدة تتعلق كذلك بالتوترات المدنية-العسكرية. فالجيش كان لا يزال يعتبر حزب العدالة والتنمية حزباً إسلامياً، كما أنه لم يكن مقتنعاً ببرنامج هذا الاخير للإصلاح الأوروبي. وسبق لحزب العدالة والتنمية أن إستفزّ المؤسسة القومية الأمنية الكمالية بتشجيعه التسوية في قبرص. [3] وفي ما يتعلّق بالعراق، كان الجيش التركي في صلب المحادثات مع واشنطن ومتردّداً في إلزام نفسه بأي شيء. كان كبار ضباط الجيش قلقين بالتحديد من حشد القوات العسكرية الأميركية-الكردية في إقليم كردستان العراقي، وكانوا يخشون خروج الأكراد بحصة الأسد من عراق ما بعد صدام، وذلك لأن القوى الفاعلة على الأرض قد تؤدي بشكل مضطرد إلى ظهور دولة كردية مستقلة. ولذا، لم يؤيّد الجيش الحرب وبدا مسروراً بتدهور علاقة واشنطن مع حزب العدالة والتنمية الإسلامي.

من جهتها، أجلّت حكومة حزب العدالة والتنمية مرات عدة تصويت البرلمان على قرار السماح للجيش الأميركي بإستخدام الأراضي التركية لغزو العراق، وساومت الولايات المتحدة بقوة حول كيفية تعويض تركيا مقابل تعاونها. إتسمت المحادثات بالصعوبة وغالباً ما كانت حادّة. ظنّ الأميركيون أنه كان من المفترض أن تكون تركيا أكثر إستعداداً لمساعدة شريكها الإستراتيجي، في حين إمتعض الأتراك من فكرة إمكانية «رشوتهم» لتأييد الحرب التي كانت بنظرهم غير حكيمة. وقد إعتقد حزب التنمية والعدالة، لا سيما رئيس الوزراء آنذاك عبد الله غل، أن بإمكان تركيا تلافي الحرب من خلال إطلاق مبادرة سلام إقليمية.

قبل أسابيع من إندلاع القتال، تمكّن حزب العدالة والتنمية من جمع ست قوى إقليمية – تركيا ومصر وإيران والأردن والمملكة العربية السعودية وسوريا (الكويت بقيت خارجاً) - في سلسلة مؤتمرات إقليمية. أسفرت هذه المبادرة عن صدور «إعلان إسطنبول» الذي كان يهدف بوضوح إلى تفادي أي هجوم عسكري أميركي. وعلى الرغم من أن بعض المحللين في الولايات المتحدة وتركيا إعتبروا أن الدافع الكامن وراء هذه المبادرات كان «إسلامياً»، إلا أن الواقع هو في أن هذه المبادرات لم تستند إلى التضامن الإسلامي بقدر ما إنطلقت من إدراك ذاتي

تركي متنام بكون أنقرة قوة قيادية إقليمية، في إطار العثمانية الجديدة المستندة إلى الثقة بالنفس والتمسك بالمصالح القومية. لكن في نهاية المطاف، فشلت مبادرة تركيا الطموحة في التوصّل إلى نتائج ملموسة، وأسفرت المحادثات بين أنقرة وواشنطن عن عرض قدمته الولايات المتحدة يقضي بتقديم منح وقروض إلى تركيا بقيمة 15 مليار دولار، إضافة إلى إتفاق يمكن بموجبه لـ20 ألف جندي تركي دخول شمال العراق لحماية المصالح التركية هناك. على الرغم من هذا الإتفاق، صدم البرلمان التركي الولايات المتحدة، وربما نفسه أيضاً، في 1 آذار/مارس سنة 2003 حين صوّت بفارق ضئيل ضد فتح جبهة الشمال ضد بغداد إنطلاقاً من تركيا.

شكّل قرار تركيا خيبة أمل كبيرة لواشنطن. وبعد مرور سنوات ثلاث على عملية التصويت هذه، واصل وزير الدفاع دونالد رمسفيلد ربط زخم التمرد العراقي برفض تركيا تأمين منفذ للقوات الأميركية قائلاً: «لو نجحنا في إدخال فرقة المشاة الأميركية الرابعة عبر تركيا شمالاً حين كانت قواتنا تدخل من الجنوب، فأعتقد أن عدد البعثيين وعناصر النظام البعثي الذين سيلوذون بالفرار كان يمكن أن يكون محدوداً أكثر، ولكان عدد الذين قتل منهم أو سُجِنَ أكبر. وبالتالي، كانت حدة التمرد ستكون أقلّ مما هي عليه اليوم». [4]

إزداد تدهور العلاقات التركية - الأميركية بشأن العراق بعد الحرب، وخاصة في 4 تموز/يوليو العام 2003، حين تمكّن الجيش الأميركي في شمال العراق من إعتقال 11 فرداً من القوات التركية الخاصة للإشتباه بتخطيطهم للمشاركة في إغتيال شخصيات سياسية محلّية كردية. أطلق سراح الأتراك بعد مضي 48 ساعة، لكن ليس قبل أن يُغطي الأميركيون رؤوسهم ويعاملونهم كسجناء، مما أطلق مشاعر الذل والإمتعاض في تركيا. وبعدها تحدثت هيئة الأركان العامة التركية عن «أسوأ أزمة ثقة» بين أنقرة وواشنطن منذ ما يزيد عن خمسين سنة، ثم حذّر وزير الخارجية آنذاك عبد الله غول من أنه «لا يمكن نسيان هذا الأذى». [5] وعلى الرغم من قيام الطرفين بإصدار بيان مشترك يبدي الأسف بشأن الحادثة، بات تاريخ 4 تموز/يوليو يرمز بنظر العديد من الأتراك إلى عدائية أميركا لتركيا. وفي المقابل، بات تاريخ 1 آذار/مارس يرمز بنظر العديد من الأميركيين، إلى حجب تركيا دعمها عن الولايات المتحدة. لقد بدأت الشراكة الإستراتيجية بين البلدين، والتي كان من المفترض أن تقوي أواصر العلاقة بينها، تغرق في رمال العراق.

دفعت فوضى ما بعد غزو العراق تركيا إلى الإنغماس بشكلٍ أعمق في الشرق الأوسط. ومنذ الغزو، تحققت أسوأ مخاوف أنقرة. فقد أمسى العراق مستنقعاً خصباً لتنامي الإرهاب الدولي حيث يستمر العنف العرقي والطائفي. وتنامى نفوذ طهران في العراق بشكلٍ كبير وفي المنطقة بشكل عام. كما حظي إندفاع أكراد العراق إلى الحكم الذاتي – وفي نهاية المطاف إلى الاستقلال الرسمي – بزخم كبير. وبعد الإعتقاد بأنه تحلل، إمتشق حزب العمال الكردستاني السلاح. ومنذ كانون الثاني/يناير سنة 2005، شنّ الحزب هجمات متكرّرة على الأراضي التركية أدت إلى قتل المئات من أفراد قوات الأمن التركية. وعلى الرغم من أن حزب العمال الكردستاني لا يزال

متواجداً في المدن ولديه بعض المقاتلين في تركيا، إلا أن معظم المراقبين الأتراك يعتقدون أن هجماته الرئيسة تتم إنطلاقاً من جبال قنديل في شمال العراق. ولذا، يقوم الإعلام القومي التركي بتصوير الشخصيات السياسية الكردية كشياطين، لا سيما منهم مسعود برزاني.

جاءت هذه المشاكل لتعّقد الوضع المتفجر في كركوك، حيث يوجد أكبر إحتياط نفطي في العالم. وكركوك منطقة كان يفترض أن يُحدّد وضعها القانوني من خلال استفتاء تم تأجيله تكراراً. وخلال السنوات الماضية، عاد مئات آلاف الأكراد، الذين طردوا خلال حملة «تعريب» كركوك التي نفذّها صدام خلال السبعينات والثمانينات، ليطالبوا بإستعادة منازلهم وممتلكاتهم. ويسعى حالياً أكراد العراق إلى تحويل كركوك إلى عاصمة حكومة إقليم كردستان العراق، فيما تريد أنقرة أن تتقاسم السلطة الأقليات جميعها في المدينة، ومن بينها الأقلية التركمانية. كما تريد أنقرة تأجيل الإستفتاء أملاً بتحديد وضع المدينة القانوني بوسائل أخرى. ويبدي المسؤولون الأتراك نزعة حماية للأقلية التركمانية ويبدون قلقاً كبيراً إزاء التغييرات الديمغرافية في المدينة الدافعة بإتجاه «تكريدها» (من كرد) .

من المهم هنا ملاحظة أن النزعة الغريزية الكمالية لتركيا، من جهة، وتوجهاتها العثمانية الجديدة ،من جهة أخرى، تلتقي على ضرورة السعي إلى تلافي قيام دولة كردية مستقلة. إلا أنها إذا إتفقت في الرأي، فهي تختلف غالباً حول التطبيق. فالموقف الكمالي القومي غير منفتح حتى على فكرة الحوار مع السلطات الكردية العراقية، ويعود ذلك أساساً إلى تواجد حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل. وكان الرئيس التركي، الكمالي بإمتياز، أحمد نجدت سيزر، يعارض أيّ حوار – حتى مع الرئيس العراقي جلال طالباني- لكونه كردياً. أما موقف حزب العدالة والتنمية فيتّسم بلّيونة وبراغماتية أكثر. ففي العام 2007، إضطر وزير الخارجية آنذاك، عبد الله غل (الذي يتولى حالياً رئاسة الجمهورية) إلى إلغاء زيارة كان من المقرر أن يقوم بها رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان نيجيرفان البارزاني إلى إسطنبول، وذلك حين عارض قائد هيئة الأركان العامة التركي علناً مثل هذه اللقاءات. وقد تطلب الأمر وصول عبد الله غل الى سدة الرئاسة التركية لتوجيه الدعوة الى الطالباني للقيام بزيارة أنقرة العام 2008.

ويبدو، بوجه الاجمال، أن موقف العثمانية الجديدة الذي يتخذه حزب العدالة والتنمية أكثر إستعداداً لإستيعاب الأكراد ولتأدية دور «الأخ الأكبر» تجاههم. فيما الموقف الكمالي يعارض بشكلٍ قاطع حتى إقامة حوار. ويبدو أن الواقع الإقتصادي على الأرض، حيث توجد إستثمارات تركية بمليارات الدولارات في المنطقة الكردية في العراق، يدعم الحاجة الى تبني العثمانية الجديدة موقفاً ليّناً بعد أن أصبحت تركيا الشريك التجاري الأساسي لشمال العراق.

ويرتبط جانب آخر من الخلافات بالمسألة السنّية في العراق. فدبلوماسية حزب العدالة والتنمية، الناشطة جداً مع الأقلية السنية في العراق والتي شجعتهم على المشاركة في إنتخابات سنة 2005، لا تحظى بتأييد الكماليين الذين يكرهون عادةً المقاربات الطائفية للعراق. المقاربة الكمالية تعتبر أن على تركيا الإطلالة على العراق بوصفه دولةً - أمّة والابتعاد عن المقاربات

التي تتم من منطلق طائفي أو عرقي. وفي هذا السياق، لم تلقَ محاولة حزب العدالة والتنمية للتأثير على السّنة تأييد الكماليين. وبالمثل، فإن الحساسيات السنّية لدى حزب العدالة والتنمية غائبة لدى الكماليين. لا بل على العكس، الكماليون قلقون من أن أي مقاربة على أساسٍ طائفي للعراق قد يأتي مفعولها عكسياً وتمهّد الطريق أمام محاولات عراقية لإستخدام الورقة الكردية ضد أنقرة.

بإختصار، وعلى الرغم من التقاطع بين الكمالية والعثمانية الجديدة حول بعض المسائل، إلا أن إختلافهما قد يؤدي إلى ظهور حساسيات وأولويّات مختلفة. ويبدو ذلك أكثر وضوحاً في مسائل متعلقة بالشرق الأوسط حيث أن حزب العدالة والتنمية أكثر إستعداداً لتأسيس وحدة «سنّية» لمواجهة بروز «الهلال الشيعي» في المنطقة. ويفضّل الفكر الكمالي البقاء بعيداً عن الشرخ السنّي-الشيعي في الشرق الأوسط والتركيز على البعد العلماني غير الطائفي في السياسة الخارجية التركية. لكن، أظهرت عمليات عبور الجيش التركي الحدود العراقية في كانون الثاني/يناير أن الجيش التركي الكمالي وحزب العدالة والتنمية يلتقيان حين يتعلّق الأمر بمحاربة حزب العمال الكردستاني.

التباين القائم بين حزب العدالة والتنمية والجيش التركي لا يتعلّق بالحاجة إلى مواجهة حزب العمال الكردستاني بل بالطريقة المُثلى للتعاطي مع المسائل السياسية المتعلّقة بالأكراد. فعلى سبيل المثال، يعارض حزب العدالة والتنمية إقفال الحزب القومي الكردي من خلال القضاء. وبعد فوزه بغالبية في المقاطعات الكردية في انتخابات تموز/يوليو 2007، يبدو أن حزب العدالة والتنمية بات أكثر تفهماً للمطالب الديمقراطية الكردية من الجيش الكمالي. ومع ذلك يجب ألا ننسى أن هذا الأخير حزب قومي. ونظراً إلى توتّر العلاقة مع الجيش بشأن الحجاب ومسائل أخرى متعلقة بالإسلام والعلمانية فإن آخر ما يحتاجه الحزب هو أن يبدو متساهلاً مع حزب العمال الكردستاني .

علاقات أنقرة مع إيران وسوريا

إلى جانب الجهود المبذولة لتشجيع سنّة العراق على المشاركة في الإنتخابات، تظهر الحيوية التركية في الشرق الأوسط في سعي تركيا الحثيث إلى تعزيز تحالف مناهض للأكراد مع إيران وسوريا. وقد شهدت علاقات أنقرة بطهران ودمشق تحسّناً ملحوظاً منذ غزو العراق، نظراً إلى إهتمام الحكومات الثلاث المشترك في إحتواء الحركة القومية الكردية والحؤول دون قيام دولة كردية مستقلة على حدودها.

لكل من تركيا وإيران تقاليد دينية وإمبريالية متنافسة. فقد كان العثمانيون تاريخياً المدافعين عن

الصيغة السنّية في الإسلام ضد الفرس الشيعة. وبعد أن تمكّنوا على وجه الخصوص من غزو مكّة والمدينة في القرن الخامس عشر، إعتبر السلاطين العثمانيون، الذين إتخذوا لأنفسهم لقب الخليفة، الصفويين الشيعة هراطقة منازعين لهم على الحدود الشرقية. لقد خاض العثمانيون والصفويون حروباً كبيرة خلال القرن السادس عشر، لكن المسؤولين الأتراك يسارعون الى تذكير شركائهم الغربيين القلقين من هيمنة إيران، بأن آخر حرب كبرى بين الأتراك والفرس وقعت قبل ما يقارب الـ 400 سنة. وإلى جانب هذه العلاقة الهادئة وطويلة الأمد، تحوّلت تركيا الكمالية إلى نموذج علماني وغربي لسلالة بهلوي الإيرانية خلال النصف الأول من القرن العشرين. وإتخذت الثورة البيضاء التي حدثت في إيران في الستينات الثورة الثقافية الكمالية نموذجاً. وعلى عكس الصورة السلبية لأنقرة في العالم العربي (كقوة إمبريالية سابقة أدارت ظهرها للإسلام)، فإن صورة تركيا العلمانية في إيران اتسمت بالإيجابية خلال معظم الستينات والسبعينات.

بصفتهما حليفتين مهمتين للولايات المتحدة آنذاك، وضعت كل من تركيا وإيران تنافسهما بخلفيته الإمبريالي والديني جانباً خلال معظم الحرب الباردة. إلا أن إندلاع الثورة الإسلامية العام 1979 وضع نهايةً مفاجئة لصورة التناغم النسبي هذه. وحين أعطى آية الله الخميني الأولويّة لـ«تصدير»الثورة الإسلامية، باتت تركيا ونظامها العلماني الموالي للغرب هدفاً طبيعياً لهذه الجهود. ونتيجةً لهذا الواقع، عاود التنافس التاريخي بين تركيا وإيران الظهور في أواخر الثمانينات، لكن هذه المرة في إطار مواجهة بين تركيا العلمانية وإيران الإسلامية. وعلى الرغم من هذه التجاذبات الصعبة والمتناقضة، رفضت أنقرة الإنجرار وحافظت على سياسة كمالية تقليدية تقضي بعدم المواجهة وعدم التدخل في الشرق الأوسط. وقد تمكّنت أنقرة، بفضل هذه السياسة، من البقاء على الحياد خلال الحرب الإيرانية – العراقية التي إندلعت بين سنتي 1980 و1988. وخلال هذه الحرب الدموية الطويلة، خدم هذا الحياد الإقتصاد التركي، سيما وأن الصادرات التركية الى كل من العراق وإيران تضاعفت سبع مرّات.

بحلول بداية التسعينات، ومع تراجع زخم الثورة الإيرانية، بدأت العلاقات السياسية بين أنقرة وطهران تعود تدريجاً إلى مجراها الطبيعي. وأسهم في هذا التقارب أيضاً الهامش الإجتماعي والسياسي الذي بدأ يكسبه الإسلام السياسي في تركيا. وقد وقّعت أنقرة، خلال عهد حكومة أربكان الإئتلافية بزعامة الإسلاميين إتفاقية بقيمة 23 مليار دولار لنقل الغاز الطبيعي من إيران. وبعد تسلّمه زمام السلطة العام 1996، عمد أربكان سريعاً إلى تدشين قنوات إنفتاح جديدة على العالم الإسلامي. وبما أن الجيش التركي كان متحفظاً للغاية حيال أي إبتعاد عن العلمانية في الداخل، كان إنفتاح أربكان الجزئي على العالم الإسلامي بمثابة تعويض عن غياب أجندة محلية اسلامية. إلا أن زيارة أربكان الرسمية رفيعة المستوى إلى إيران وليبيا سرعان ما أغضبت واشنطن والمؤسسة العسكرية العلمانية في تركيا. ونظراً إلى سياسة واشنطن الرسمية التي تقضي بعزل إيران، فقد شكّلت إتفاقيات الطاقة الموقّعة بين طهران وأنقرة مفاجأة لواشنطن من قبل حليفها في حلف شمال الأطلسي. وبمرور الوقت، بدأ الجيش التركي والرأي العام

العلماني يشعران بالقلق من جهود أربكان للتواصل مع العالم الإسلامي. وقد شهد عهد أربكان قصير الأمد (بعد أن أُجبر على التخلي عن السلطة من خلال الانقلاب الهادئ سنة 1997) قيامه بزيارة مصر وماليزيا وباكستان وإندونيسيا ونيجيريا.

بلغ إهتمام أربكان بتحسين علاقات تركيا الإقتصادية والسياسية مع العالم الإسلامي حداّ غير مسبوق العام 1997 حين إضطلعت حكومته بدور قيادي في تأسيس «مجموعة الدول النامية الثماني» التي أتت كصيغة إسلامية لنموذج «مجموعة الثماني الكبار». وقد أعلن عن تأسيس هذه المجموعة الجديدة رسمياً في إسطنبول خلال قمة إقتصادية عقدت بحضور رؤساء بنغلادش ومصر وإندونيسيا وإيران وماليزيا ونيجيريا وباكستان.

ونظراً إلى رغبة حزب العدالة والتنمية في تحسين العلاقات مع العالم الإسلامي، وفي إطار نظرية «العمق الإستراتيجي» التي طرحها دافوتولغو، يمكن القول أن رئيس الوزراء أردوغان يتّبع سياسة خارجية مماثلة لتلك التي إتبعها أربكان. إلا أن الإختلاف الرئيس بين أربكان وأردوغان يتمثّل في أن حزب العدالة والتنمية يبقى ملتزماً بكل حزم مسألة عضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي، على عكس حزب الرفاه المؤيّد علناً للتوجّه الإسلامي.

التحسّن في العلاقات التركية- الإيرانية في نهاية التسعينات لم يكن قصراً على العلاقات الإقتصادية فقط أو على التضامن الإسلامي الذي أظهره أربكان. ففيما تحسّنت العلاقات التجارية بين أنقرة وطهران، شرع البلدان في التركيز بإضطراد على التهديد المشترك الذي يواجهانه، والذي أخذته المؤسسة الكمالية في تركيا على محمل الجدّ: النزعة الإنفصالية الكردية. ويعتبر الأتراك والإيرانيون الحكم الذاتي المتنامي في شمال العراق تطوّراً يعارضانه بشدّة. إيران، التي تضمّ 5 ملايين كردي، لطالما كانت تاريخياً قلقة من النزعة الإنفصالية الكردية على أراضيها. وعلى الرغم من أن طهران عُرِفَت بتسامح أكبر مع الحقوق الثقافية الكردية، مقارنةً بتركيا، إلا ان النظام الإسلامي يشاطر أنقرة قلقها من تنامي النزعة الإستقلالية لكردستان. ولذا، فإن نظرة طهران مطابقة لنظرة أنقرة حيال هذه القضايا الوجودية.

وبالتالي لم يكن مفاجئاً والحال هذه أن ينطلق التعاون بين تركيا وإيران على الجبهة الأمنية في إطار لجنة الأمن العليا التركية-الإيرانية التي تأسّست العام 1998. إلا أن هذه الهيئة لم تصبح فعالة أكثر إلا خلال السنوات القليلة الماضية، بعد بروز حزب الحرية الكردستاني كمنظمة إرهابية شقيقة لحزب العمال الكردستاني في إيران. وعلى الرغم من تباين حزب العمال الكردستاني وحزب الحرية الكردستاني على المستوى التنظيمي، إلا أن مخيمات التدريب الرئيسة للمنظمتين موجودة في جبال قنديل شمال العراق حيث يتعاونان لوجستياً ويعترفان بولائهما لمؤسّس حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان. وخلال معظم التسعينات، كان الجيش التركي قلقاً من تسامح طهران مع نشاط حزب العمال الكردستاني داخل إيران وتقديمها ملاذاً آمناً للمقاتلين الذين كانت قوات الأمن التركية تلاحقهم. ومنذ ظهور حزب الحرية الكردستاني العام 2004، عقدت لجنة

الأمن العليا التركية - الإيرانية إجتماعات عدة كان آخرها في نيسان/أبريل 2008 في أنقرة حيث طغت على جدول الأعمال المحادثات بشأن التعاون الإستخباري ضد حزب العمال الكردستاني وحزب الحرية الكردستاني.

في العام 2004، وقّعت أنقرة وطهران إتفاق تعاون أمنياً صُنِّفَ بموجبه حزب العمال الكردستاني كمنظمة إرهابية. ونظراً إلى عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي، فمن الواضح أن إيران كانت تسعى إلى إستدراج تركيا بعيداً عن توجهها التقليدي إلى الغرب. إتخذت طهران من هوس تركيا بالمسألة الكردية حجة مفيدة تضمن لها عدم إنضمام تركيا إلى أي حظر إقتصادي ضدها أو إلى أي تحالف مع الغرب في حال حدوث مواجهة عسكرية بين الولايات المتحدة الأميركية وإيران. وغالباً ما شدّد المسؤولون الإيرانيون خلال زياراتهم إلى أنقرة على المتاعب التي يتسبّب بها حزب العمال الكردستاني في كلا البلدين. وإستناداً إلى التقارير الإخبارية التركية والإيرانية، إقترح كبير المفاوضين في الملف النووي الإيراني، علي لاريجاني، إنضمام تركيا إلى إيران وسوريا في تأسيس برنامج تعاون أمني ثلاثي ضد الإنفصاليين الأكراد. وعلى الرغم من أن إيران وتركيا لم تقوما بأي عملية عسكرية مشتركة ضد حزب العمال الكردستاني وحزب الحرية في كردستان، إلا أن البلدين إعتقلا مقاتلين من إحدى المنظمتين خلال إستهداف هاتين الأخيرتين لإحدى الدولتين.

والمثير هنا أنه حتى المؤسسة العلمانية التركية نفسها، تبدو مستعدة لإقامة علاقات أكثر مباشرة مع إيران. وعلى سبيل المثال، من المدهش بالفعل قيام الرئيس التركي السابق، أحمد نجدت سيزر، الذي يتميّز بعلاقة ممتازة بالجيش التركي، بزيارة إيران في حزيران/يونيو العام 2002، وذلك، بعد وقت وجيز من إعلان إدارة بوش أن إيران هي جزء من «محور الشر». وكإشارة مهمّة إلى الترحيب الإيراني، أصبح آنذاك أحمد نجدت سيزر أول رئيس التركي يزور المناطق التركية-الأذربيجانية في البلاد. وقد ألقى محاضرة في طهران حول الفكر الكمالي وأتاتورك. كانت إيران آنذاك، بالطبع، في ظل رئاسة محمد خاتمي الذي أبلغ سيزر أن طهران تدعم بقوة عضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي بصفتها رمزاً لمناهضة «صدام الحضارات».

مجال الطاقة شكّل حافزاً آخر مهماً لإضفاء الدفء على العلاقات الإيرانية-التركية. فإيران تأتي في المرتبة الثانية بعد روسيا في إمداد تركيا بالغاز الطبيعي. وفي شباط/فبراير العام 2007، وخلال تولي أردوغان رئاسة الوزراء، وافقت تركيا وإيران على إبرام إتفاقيتي طاقة جديدتين يُسْمَحُ بموجب إحداهما لشركة «بتروليوم كوربوريشن» التركية بالتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في إيران، فيما تسمح الثانية بنقل الغاز من تركمنستان إلى تركيا وأوروبا عبر أنابيب نفط تمر بإيران. ومنذ تسلّم حزب العدالة والتنمية مقاليد السلطة في تشرين الثاني/نوفمبر العام 2002، شهدت علاقة تركيا الإقتصادية بإيران توسّعاً حتى خارج إطار الإتفاقيات الكبرى في مجالي الغاز وخطوط الأنابيب. وفي سنة 2006، بلغت قيمة التبادل التجاري الثنائي بين البلدين 6.7 مليار دولار، أي بزيادة نسبتها 52.5% عن سنة 2005، وتخطّى التبادل التجاري

المسجّل سنة 2002 بواقع خمس مرات ليبلغ آنذاك 1.2 مليار دولار.

ويبدو أن النمو في التبادل التجاري الثنائي بين تركيا وإيران هو جزء من إستراتيجية حزب العدالة والتنمية لمحاولة تعزيز العلاقات الإقتصادية مع الدول المسلمة الأخرى. وفي صيف سنة 2007، أعلن وزير التجارة الخارجية كرساد تزمان أن تركيا بصدد توقيع إتفاقيات تفاضل تجاري مع «18 دولة إسلامية» ومن بينها إيران وباكستان. وأفاد أنه سيصار إلى خفض التعرفة الجمركية بين الدول على مراحل، في إطار محاولة تعزيز التبادل التجاري بين أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي العشرة. وتضمّ المنظمة تركيا وإيران وباكستان وأفغانستان وجمهوريات آسيا الوسطى السّت. وإلى جانب كون هذه الخطوة تشكل إستفزازاً إضافياً لواشنطن، فإن أي محاولة لمنح إيران وباكستان موقعاً تفاضلياً تجارياً من شأنه أن يتسبّب بمشاكل لتركيا في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي الذي يشكّل سوق التصدير الأساسي لها. وبموجب إتفاق الوحدة الجمركية التي وقعتها تركيا مع الاتحاد الأوروبي العام 1995 والتي أصبحت نافذة في 1 كانون الثاني\يناير العام 1996، يجب أن تتوافق التعرفة الجمركية التي تضعها تركيا للأطراف الأخرى مع التعرفة الجمركية للإتحاد الأوروبي. كما تتعارض إتفاقية تركيا مع إيران بشأن خط الأنابيب مع خيار واشنطن عزل إيران.

بيد أن طموح إيران النووي يبقى مصدر قلقٍ كبيرٍ لتركيا التي لا تعتبر إيران تهديداً، لكنها تدرك أن حيازة إيران للسلاح النووي قد تشكّل عامل زعزعةٍ لمنطقة الخليج مما قد يجبر تركيا على إتخاذ تدابير مضادة لضمان أمنها. وبالتالي، فإن الجهود الحثيثة التي تبذلها إيران لتطوير قدرة نووية قد يضرّ بتقاربها مع تركيا. ومع ذلك، المسألة الكردية أكثر إلحاحاً بنظر أنقرة من المسألة النووية، على الرغم من أن تركيا السنّية ستواجه مشاكل مع إمتلاك منافسها الشيعي التاريخي أسلحةً نووية. إلا أن هذا التهديد الذي لا يزال إفتراضياً يعتبر محدوداً مقابل واقع النزعة الإنفصالية الكردية.

شهدت العلاقات التركية ـ السورية تحسناً ملحوظاً خلال العقد الأخير. فقد مهّد قرار حافظ الأسد بطرد عبد الله أوجلان الطريق أمام تحسّن تدريجي في العلاقات الإقتصادية والدبلوماسية بين البلدين. وجاء التأكيد على هذا التقارب من خلال زيارة الرئيس السوري بشار الأسد إلى أنقرة في كانون الثاني/يناير العام 2005، وهي الزيارة الأولى التي يقوم بها رئيس سوري إلى تركيا منذ إستقلال سوريا العام 1946. الحافز الرئيس وراء التغيير في العلاقات السورية-التركية تمثّل في القلق المشترك حيال تهديد القومية الكردية. وكما مع إيران، فقد كان الدافع الأهم وراء التقارب التركي-السوري هو المصلحة المشتركة في التعاطي مع مسألة الإنفصاليين الأكراد. ولدى كل من أنقرة ودمشق مخاوف من أن تطلق حرب العراق العنان لتهديد خطير تفرضه النزعة القومية الكردية والذي لا بد للبلدين من العمل سوياً لإستيعابه.

وتسعى سوريا أيضاً، على غرار إيران، إلى إستخدام التقارب مع تركيا لكسر العزلة التي فرضها الغرب عليها منذ إغتيال رئيس الوزراء اللّبناني رفيق الحريري في شباط/فبراير العام

2005. وهي عمدت إلى تحقيق ذلك من خلال تطوير العلاقات الإقتصادية مع تركيا. وبين عامي 2005 و2007، أقرّت السلطات السورية ما يزيد عن 30 مشروع إستثمار تركياً في سوريا بقيمة إجمالية تتخطى الـ150 مليون دولار. ومن المتوقع أن تصل قيمة التبادل التجاري إلى ما يقارب 1.5 مليار دولار سنة 2007، أي ثلاث مرات أكثر من القيمة المسجّلة لدى وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تشرين الثاني/نوفمبر سنة 2002. وقد تم التوصّل إلى إتفاق لإقامة منطقة تجارة حرّة العام 2006. وفي ظل تشجيع دمشق للإستثمار التركي، قام البلدان بتأسيس شركة مشتركة للتنقيب عن النفط، وشهد عدد السيّاح الأتراك في سوريا إرتفاعاً بواقع تسعة عشر ضعفاً بين 2000 و2005.

من الواضح أن تركيا تسعى إلى لعب دورٍ أكثر فعالية بصفتها جسر تواصل في المنطقة. وقد عرضت أنقرة تكراراً مساعيها الحميدة على دمشق وتل أبيب لإقامة حوار سوري - إسرائيلي. وبالمثل، لطالما عبّر المسؤولون في حزب العدالة والتنمية عن إستعدادهم للتوسّط بين واشنطن وطهران. ومؤخراً، في أيار/مايو سنة 2008، أثمرت جهود تركيا للوساطة بين سوريا وإسرائيل عن إطار إتصالات رسمية بين دبلوماسيي البلدين في إسطنبول. وفي ما يتعلّق بموقف أنقرة من إيران وسوريا، يختلف الموقف الكمالي-القومي عن موقف حزب العدالة والتنمية بشكل طفيف. أذ يحبّذ الكماليون بشكلٍ عام إقامة علاقات متينة مع سوريا وإيران، إلا أنهم يطلون على هذه الشراكة أساساً من منظار التعاون الأمني ضد النزعة الإنفصالية الكردية. وحين يتعلّق الأمر بتأدية دور أكثر فعالية في عملية السلام في المنطقة، تتحفظ النزعة الفطرية للفكر الكمالي عن فكرة إعتبار أنقرة طرفاً فاعلاً في نظام الشرق الأوسط.

العلاقات مع العالم العربي عامة

خلال السنوات االقليلة الماضية، بدأت أنقرة أيضاً بإعتماد سياسةٍ أكثر فاعليةً حيال القضية الفلسطينية. وتبنّى أردوغان، منذ وصوله إلى السلطة العام 2002، لغةً إنتقادية شديدة لسياسة إسرائيل في الضفة الغربية وغزة، واصفاً إغتيال مسؤولي حركة حماس بـ«إرهاب دولة». وبعد أسابيع من إجراء الإنتخابات في الأراضي الفلسطينية في كانون الثاني/يناير 2006، إستضاف حزب العدالة والتنمية في أنقرة وفد حركة حماس برئاسة خالد مشعل. وكانت الحكومة تأمل أن تسلّط هذه الزيارة الضوء على قدرة تركيا على الإضطلاع بدور دبلوماسي أوسع في الشرق الأوسط. إلا أنها (الزيارة) نُظِمَتْ بدون إستشارة الولايات المتحدة وإسرئيل وأثارت حفيظتهما لا سيّما في ظل سعيهما إلى عزل حركة حماس لدفعها إلى الإلتزام بمجموعة من الشروط المحدّدة، من ضمنها الإعتراف بوجود إسرائيل. وقد برر حزب العدالة والتنمية الزيارة بالقول

أن تلك بالتحديد كانت الرسالة التي نقلتها تركيا إلى حماس. وفي مقابلة مع الكاتب، أشار أحد كبار مسؤولي حزب العدالة والتنمية إلى أن هدف الزيارة كان الحد من نفوذ إيران على حماس.

على الرغم من إنتقاد تركيا الشديد لسياسة إسرائيل خلال حرب تموز/يوليو 2006 التي شنّتها ضدّ لبنان، تمكّنت أنقرة من إتباع سياسة متوازنة من خلال إرسال وحدة هندسة للمشاركة في قوة حفظ السلام في لبنان بعد الحرب. كما إعتمد حزب العدالة والتنمية نموذج الإنخراط الفعّال في سير الأحداث، وذلك بدعوة محمود عباس وشمعون بيريز إلى أنقرة العام 2007 في محاولة لرعاية تعاون إقتصادي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وقد أدلا الإثنان بخطابين أمام البرلمان التركي أشادا فيهما بمساهمات تركيا من أجل السلام والتطور الإقتصادي في الشرق الأوسط.

كذلك، إكتسبت علاقات أنقرة الإقتصادية والدبلوماسية مع المملكة العربية السعودية بعداً جديداً مع زيارة الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى تركيا في آب/أغسطس العام 2006، وهي الزيارة الأولى من نوعها منذ 40 سنة. ومعروف أن المؤسسة الكمالية شكّت دوماً في السياسات الإسلامية للمملكة العربية السعودية. وهي تعتبر إزدهار النشاطات المصرفية الإسلامية ورأس المال الإستثماري السعودي تهديداً جدّياً للعلمانية. وعلى الرغم من هذه التوترات الإيديولوجية، تشهد العلاقات الإقتصادية بين البلدين إزدهاراً منذ السبعينات، حين ذهب عدد كبير من العمال الأتراك إلى المملكة العربية السعودية للعمل فيها، وأيضاً حين حصل رجال الأعمال الأتراك على عقود مهمة. وتتشاطر المملكة العربية السعودية وتركيا الإهتمام ببعض المسائل، سيّما الصراع العربي-الإسرائيلي، وقضيّة فلسطين، ومكافحة الإرهاب، والإستقرار الاقليمي. كما تتشاطران القلق من طموح إيران النووي.

تُعتبر الخلفية الإسلامية، وبتحديد أكثر السنّية، لحزب العدالة والتنمية عاملاً مشتركاً إضافياً يسهم في تعزيز التعاون بين أنقرة والرياض. وعلى سبيل المثال، قامت تركيا سنة 2006 بتنظيم مؤتمرٍ لـ«دعم الشعب العراقي» في إسطنبول لم يضم في الواقع سوى المجموعات السنّية عبر العالم الإسلامي. وألقى المؤتمر الضوء على «التهميش المنهجي للسّنة؛ وإستهداف العلماء السنّة والأئمة والمناطق والجوامع وتصفية الرجال والنساء إستناداً إلى هويتهم»، وذلك وفق البيان الختامي للمؤتمر الذي بث على الموقع الإلكتروني لـ«هيئة علماء المسلمين». [6] من بين المشاركين في مؤتمر إسطنبول كان الشيخ نصير بن سليمان العمر، وهو إسلامي سعودي نافذ ومدير موقع "islam.net" الإلكتروني، الذي أصدر بياناً موقّعاً من 38 رجل دين سعودياً بارزاً يدعو إلى تحرّك العرب السنّة في أنحاء الشرق الأوسط ضد شيعة العراق وإلى دعم العرب السنّة.

من جهةٍ أخرى، شهدت العلاقات بين تركيا ومصر، وهي قوة إقليمية أخرى، تحسناً. وخلال زيارة الرئيس المصري حسني مبارك إلى أنقرة في آذار/مارس العام 2007، قرر بمشاركة القيادة التركية إقامة حوار وشراكة إستراتيجيتين جديدتين تركّزان على التعاون في مجالي الطاقة والأمن الإقليمي. جدير بالذكر أن تركيا ومصر تتشاطران مواقف إستراتيجية

متشابهة. فكلتاهما، على سبيل المثال، حليفة للولايات المتحدة. وكلتاهما تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. كما أن كليتهما عاينت توتراً في علاقاتها مع إيران منذ الثورة الإسلامية، وذلك برغم أن تركيا حسّنتها من جانبها. إضافةً إلى ذلك، البلدان يسعيان للحد من وتيرة الإسلام الراديكالي. وكما تمت الإشارة سابقاً، حاول رئيس حزب الرفاه رئيس الوزراء أربكان خلال التسعينات إقامة كتلة مؤلّفة من الدول النامية الإسلامية ضمّت أيضاً مصر التي كانت البلد العربي الوحيد الذي إقترحت عضويته. وفي العام 1996، بدأت تركيا محادثات مع مصر بشأن إمكانية إمدادها بالغاز الطبيعي، إلا أن هذا المشروع لا يزال حبراً على ورق، كما لا تزال جدواه الإقتصادية موضع تساؤل. وعلى الرغم من هذه السمات المشتركة في علاقة البلدين، تبقى القاهرة مترددة في تشجيع تركيا على الإنخراط في المسائل العربية، مما قد يغيّر الموازين الجيو- سياسية أو يهمش أكثر نفوذ مصر المتراجع أصلاً في المسائل العربية. فبعد كل شيء، «إرتهان القاهرة الاستراتيجي» للغرب يعتمد جزئياً على دورها كراع للمسائل العربية.

المضي قدماً..

على الرغم من التوترات السياسية المحلية بين حزب العدالة والتنمية وبين المؤسسة الكمالية، وعلى إثر سنوات خمس من الإستقرار السياسي والنمو الإقتصادي الكبير (بين 2002 و2007)، يبدي معظم الأتراك تفاؤلاً بشأن موقع بلدهم كقوة إقليمية وعالمية. وقد إحتل إقتصاد تركيا المرتبة الخامسة بين الإقتصاديات الكبرى في أوروبا والمرتبة الـ17 في العالم. ووصل دخل الفرد مؤخراً إلى عتبة الـ10 آلاف دولار، أي أكثر من مستوى الدخل المسجّل سنة 2000. وبفضل تحسّن الحوكمة وتنامي الرأسمالية في الأناضول، نشطت الحياة الإجتماعية والإقتصادية والثقافية. ويتميّز القطاع الخاص التركي بالمبادرة والإنتاجية. وإذا ما أُضيفت هذه المزايا إلى أهمية تركيا على الصعيد الجيو- إستراتيجي وقوتها العسكرية الكبيرة، لأدركنا العوامل التي تعزز الشعور العام بين الأتراك بأنهم لا يجب أن يكونوا شركاء صغاراً في إطار التحالف مع الغرب. بعبارة أخرى، تركيا التي تشهد تزايد الثقة بالنفس، تشعر أنها تستأهل الإحترام من جانب أوروبا والولايات المتحدة.

سواء تعلّق الأمر بإختيار تركيا لتوجّه العثمانية الجديدة أو التوجّه الكمالي المركّز على المسألة الكردية، فلا شكّ أن أنقرة أصبحت جهة فاعلة أكثر إستقلالية وثقةً بالنفس. ويساهم الشعور المتزايد بالثقة والأهمية في تعزيز رغبتها المتنامية في إتباع مصلحتها القومية الخاصة.

لطالما تساءل الأميركيون والأوروبيون في الماضي عما إذا كان لتركيا أيّ بديل آخر جيو- سياسي وواقعي عن الغرب، وهم لطالما طمأنوا أنفسهم بكل رضى إلى أن تركيا ليس لها أي

بديل آخر. لكن حالياً، بدأت هذه البدائل تتسم بالمزيد من الواقعية بالنسبة للعديد من الأتراك. فالعديد من مناصري حزب العدالة والتنمية المحافظين ممتعضون من سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ومن عدم رغبة أوروبا بضم تركيا إليها. وفي الوقت نفسه، تتخذ المؤسسة الكمالية موقفاً حذراً من الغرب، لاسيما وأن واشنطن وبروكسل بنظرها متساهلان في التعامل مع الإسلاميين ومتسامحان مع القومية الكردية.

إلى أين سيقود هذا الإنخراط التركي الإقليمي الجديد؟

يلوح في الأفق سيناريوهان: الأولى يواصل بموجبه حزب العدالة والتنمية إتباع مسار العثمانية الجديدة وتطوير علاقاته مع الجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى في الشرق الأوسط وخارجه، فيما يسعى في الوقت ذاته إلى الحفاظ على حلف فاعل مع الولايات المتحدة وترشيح قابل للتحقق لعضوية الإتحاد الأوروبي. أما السيناريو الثاني فهو أكثر إشكالية لأنه يتضمن إحتمال تعليق السياسات الديمقراطية. فرص تحقق هذا السيناريو الأخير تنبع من حال الإستقطاب بين الكمالية وبين حزب العدالة والتنمية. وإذا ما أدى هذا الإستقطاب إلى إطاحة الحزب عبر إنقلاب عسكري أو قضائي (وهما تطوران تم تجنبهما بصعوبة في نيسان\إبريل 2007 وتموز\يوليو 2008)، فمن المرجح حينها أن تتّجه تركيا إلى منحى إنعزالي وسلطوي ومتطرف قومياً. ولو أن الجيش نجح في إطاحة حزب العدالة والتنمية خلال الأزمة الدستورية في نيسان\إبريل 2007 (والتي أدت إلى رئاسة غل) أو لو أن المحكمة الدستورية حظرت حزب العدالة والتنمية عبر «إنقلاب قضائي» في تموز\يوليو 2008، لكان شكل بالٍ من الكمالية مغرق في المفارقات التاريخية ويعكس إيديولوجية المخططين الإنقلابيين، سيطر على السياسات المحلية والخارجية التركية.
هذا السيناريو الثاني قد يدفع إلى فك إرتباط تركيا بالشرق الأوسط، عدا حيال القضية التركية حيث قد تتبنى أنقرة سياسة أكثر هجومية في شمال العراق. والأكثر مدعاة للقلق أن هذا السيناريو قد يعرّض علاقات تركيا مع الغرب إلى مخاطر جمة. ففي ظل شبه تبخّر إحتمال عضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي بعد هذا الإنقلاب (وهذا يمكن أن يكون أحد أهداف الإنقلابيين) وتوتّر العلاقات مع واشنطن بسبب المسألة الكردية، من المرجّح أن يقطع القادة السلطويون صلاتهم بالغرب ويسعون إلى إقامة علاقات وثيقة مع دول سلطوية أخرى على غرار روسيا والصين وسوريا وإيران وأذربيجان. وسبق للجنرالات المتقاعدين أن عبّروا تكراراً وبوضوح عن هذا البديل الأوروبي- الآسيوي، الذي من شأنه أن يمكّن أنقرة من إتخاذ خطوات ضدّ الأكراد، بدون القلق من ردّة فعل الغرب الليبرالي. وعلى الرغم من أن هذا السيناريو يبقى غير مرجّح، إلا أنه من السذاجة إستبعاده في ظل تفاقم التوترات الداخلية في تركيا. إذ بعد كل شيء غلاة

الكماليين يعتقدون بأن الولايات المتحدة وأوروبا تساهمان في تآكل الهوية العلمانية لتركيا عبر دعم «الإسلام المعتدل». كما أنهم مقتنعون أيضاً بأن الغرب يدعم قيام دولة كردية مستقلة في العراق. وكما جادل جنرال بارز متقاعد في أيار\ مايو 2007 فأنه «يتوجب على تركيا الخروج من حلف شمال الأطلسي وبحث فرص التعاون مع روسيا ومراكز قوة أخرى في المنطقة». [8]

خاتمة

إختلاف تأثيرات العثمانية الجديدة والكمالية على السياسة الخارجية التركية واضح وجلي. ففي التعاطي مع الشرق الأوسط، يكمن التحدي بالنسبة لأنقرة في إقامة توازن دقيق بين غريزتي الكمالية والعثمانية الجديدة. على المدى القصير، يرجّح أن تبقى المسألة الكردية العامل المركزي في تشكيل السياسة الأمنية القومية التركية. والتهديد الإرهابي الذي يفرضه حزب العمال الكردستاني سيبقى ورقة مهمة في يد المتطرفين في الجيش. وعلى الرغم من أن مخاوف أنقرة من الإرهاب الكردي مشروعة، إلى أنه من الواضح أن الوسائل العسكرية وحدها لن تحل المشكلة الكردية.

لو كنا نعيش في عالم مثالي، لكان على أنقرة أن تعالج الإمتعاض وعدم الرضى الكرديين بترياق الإصلاحات الديمقراطية، وبإتخاذ خطوات شجاعة للإنضمام إلى عضوية الإتحاد الأوروبي ومواصلة الإنخراط بشؤون الشرق الاوسط. وكل هذا يدل على أن الكثير من الأمور تبقى رهناً بنجاح تركيا في أن تصبح ديمقراطة- ليبرالية أكثر، بحيث لا تعتبر الحقوق السياسية والثقافية للأكراد تهديداً لأمنها القومي. والواقع أن توجّه العثمانية الجديدة متطابق إلى حد كبير مع هذه الرؤيا.

إن الرهانات والمخاطر بالنسبة إلى تركيا وإلى مستقبل منطقة الشرق الأوسط كبيرة. وتعتبر تركيا، التي تضمّ ما يزيد عن 70 مليون مسلم، أكثر الديمقراطيات تقدّماً في العالم الإسلامي. وهي محاذية لأرمينيا وأذربيجان وبلغاريا واليونان وإيران والعراق وسوريا، كما أنها تشكّل ممراً تمر عبره إحتياطات الطاقة الكبيرة لبحر قزوين وآسيا الوسطى إلى الغرب، حيث البديل الوحيد له (الممر) هو إيران. ومن شأن إستقرار تركيا وتوجهها الغربي وسيرها قدماً في إتجاه الإتحاد الأوروبي أن يجعل منها سوقاً كبيراً متنامياً للبضائع الغربية، ومساهماً في إمداد أوروبا باليد العاملة التي هي بأمس الحاجة إليها، ونموذجاً ديمقراطياً للعالم الإسلامي كافة، وذلك إلى جانب كونها عامل إستقرار مؤثراً في العراق وشريكاً في أفغانستان. وفي المقابل، من شأن تركيا معزولة، وسلطوية، وممتعضة، أن تكون عكس كل هذه الأشياء. وإذا ما سارت السياسات المحلية في الإتجاه المخطيء، فستتوقف تركيا عن كونها قصة نجاح ديمقراطي لتصبح عامل لا إستقرار في الشرق الأوسط.

ملاحظات

1. Graham Fuller “The New Turkish Republic” (Washington, USIP, 2008)

2. See Ahmet Davutoglu, Stratejik Derinlik: Türkiye’nin Uluslararası Konumu (Strategic depth: Turkey’s international position) (Istanbul: Küre, 2003).

3. سنة 2003 اتخذت حكومة حزب العدالة والتنمية مخاطرة سياسية داخلية هائلة وانقلبت على سياسية تركية عمرها 40 سنة من خلال الضغط على القبارصة الأتراك لقبول تسوية سياسية تتعلّق بالجزيرة. ويُعْتَقَدُ أن هذه الاتفاقية من شأنها أن تعزّز حظوظ تركيا بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وكشفت المجلة المستقلّة «Nokta» في ربيع سنة 2007 أن الانقلاب العسكري المتعلق بمسألة قبرص قدّ تمّ تفاديه بالكاد سنة 2004، بسبب الانقسامات بين الصفوف العليا لهيئة الأركان العامة.

4. راجع المقابلة التي أجريت في آذار/مارس سنة 2006 مع جورج ستفانوبولوس، في النسخة الإخبارية لمحطة «إي.بي.سي.» بعنوان «This Week with George Stephanopolous ».

5. راجع مقال بعنوان « Turkey Says U.S. Has Agreed to Free 11 Soldiers Suspected in Plot to Kill Kurdish Aide » صادر في صحيفة «نيويورك تايمز» في 7 تموز/يوليو 2003، صفحة A6؛
راجع مقال بعنوان «Detention Strains Already Tense US-Turkey Relations» بقلم نيكولاس بيرش، صادر في « Christian Science Monitor »، في 15 تموز/يوليو 2003؛
راجع مقال بعنوان « U.S. General Seeks to East Tensions with Turkey Following the Detention of 11 Turkish Soldiers » بقلم جيمس سي. هيليك، صادر عن وكالة «أسوشييتد برس» في 8 تموز/يوليو 2003؛

6. http://www.rferl.org/featuresarticle/2006/12/cb-4c03-e9c8b518-8393-3762675d78b9.html

7. دعا الجنرال المتقاعد والأمين العام السابق لمجلس الأمن القومي، Tuncer Kilinc، علنا تركيا إلى الخروج من حلف الناتو، وقال إن تركيا يجب أن تحمي دولتها العلمانية وسيادتها الجغرافية في وجه مساعي الغرب لتعزيز الإسلام المعتدل والاستقلال الكردي.» راجع ”Tuncer Kilinc: Turkey Should Leave NATO.“
وادعى الجنرال دوغان غوريس، وهو كان رئيس الأركان بين 1990 و1994، أن «الولايات المتحدة الأميركية تريد أيضا [تقسيم تركيا]. ولقد قامت بوضع الخرائط الملائمة لذلك. وديك تشيني يسعى لذلك أيضاً.

8. راجع الخطاب الذي ألقاه الجنرال المتقاعد، والأمين العام السابق لمجلس الأمن القومي التركي، Tuncer Kilinc أمام «جمعية العقيدة الكمالية» بعنوان « Turkey Should Leave NATO » في 30 أيار/مايو 2007، على الموقع الإلكتروني http://wwwlturkishweekly.net/news.php?id=45366#.

مركز كارنيغي للشرق الأوسط

إن مركز كارنيغي للشرق الأوسط هو مركز أبحاث يُعنى بالسياسة العامة، ومقره بيروت في لبنان، وقد تأسس من قبل مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي في العام 2006. ويتناول مركز الشرق الأوسط التحديات التي تواجه التنمية والإصلاح الاقتصادي والسياسي في الشرق الأوسط العربي ويرمي إلى تحسين إدراك عملية التغيير السياسي في المنطقة والمساهمة في فهم المواضيع المعقدة التي تؤثر في هذه العملية. ويسعى المركز الى جمع باحثين بارزين من المنطقة فضلاً عن التعاون مع باحثين آخرين من مراكز كارنيغي في واشنطن وموسكو وبيجينغ وكوكبة متنوعة من مراكز الأبحاث في الشرق الأوسط وأوروبا للعمل على مشاريع أبحاث معمقة متصلة بالسياسة ومستندة إلى التجارب والمراقبة ومتعلقة بقضايا حساسة تواجهها بلدان المنطقة وشعوبها. وتؤمن هذه المقاربة المتميزة في كافة البلدان الى واضعي السياسة والسياسيين والناشطين في جميع الدول تحاليل وتوصيات مستندة إلى معلومات وآراء من المنطقة ما يعزز آفاق مواجهة التحديات الرئيسة بفعالية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.carnegie-mec.org

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

إن مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي هي مؤسسة أبحاث خاصة لا تتوخى الربح وتضم باحثين يسعون الى وضع دراسات مع نظرائهم من مؤسسات أخرى من خلال البحث والنشر والاجتماع وأحياناً عبر إنشاء شبكات دولية ومؤسسات جديدة. وتمتد اهتماماتهم على مناطق جغرافية واسعة وعلاقات بين الحكومات والأعمال والمنظمات الدولية والمجتمع المدني مع التركيز على القوى الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي تقود زمام التغيير العالمي.

واستناداً إلى التأسيس الناجح الذي شهده مركز كارنيغي في موسكو أضافت المؤسسة مراكز في بيجينغ وبيروت وبروكسل إلى مكاتبها الموجودة أصلاً في واشنطن وموسكو انطلاقاً من فكرتها الريادية القائلة بأن أي لجنة استشارية مهمتها المساهمة في الأمن والاستقرار والازدهار في العالم تستدعي في صميم عملياتها وجوداً دولياً دائماً ونظرة متعددة الجنسيات.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.CarnegieEndowment.org

أوراق كارنيغي
مركز وبرنامج كارنيغي للشرق الأوسط

2008
- سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية والعثمانية الجديدة، عمر تشبينار.
- حزب العدالة والتنمية في المغرب: مخاطر وفرص المشاركة السياسية، عمرو حمزاوي.
- الدبلوماسية العربية الجديدة: تعارُض وليس مُعارضة للسياسة الأميركية، مارينا أوتاوي ومحمد حرز الله.
- ماذا يحدث داخل جماعة الاخوان المسلمين المصرية: النقاش حول برنامج الحزب وتداعياته، ناثان ج. براون وعمرو حمزاوي.
- الشرق الأوسط: مراحل تطوّر وتفكّك النظام الإقليمي، بول سالم.
- تقويم إتفاقيات التجارة الحرة بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وبين بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، رياض الخوري.
- الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية، رشيد تلمساني.
- الإسلاميون السنّة في لبنان: قوة صاعدة، أميمة عبد اللطيف.

2007
- الأنظمة الحاكمة و«مأزق الملك» في العالم العربي: وعود ومخاطر الإصلاح الهرمي، مارينا اوتاوي وميشيل دن.
- الجزائر وآلة الحكم العسكري، هيو روبرتس.
- الأحزاب العلمانية في العالم العربي: الصراع على جبهتين، مارينا اوتاوي وعمرو حمزاوي.
- رثاء الإصلاح الفلسطيني: دروس واضحة من سجل مضطرب، ناثان ج. براون.
- تقييم الإصلاح السياسي في اليمن، سارة فيليبس.
- الدفع نحو سياسة حزبية: الحركة الدستورية الإسلامية في الكويت، ناثان ج. براون.
- الإقتصاد السياسي للإصلاح في مصر: فهم دور المؤسسات، سفيان العيسة.
- إعادة النظر في الإصلاح السياسي في الأردن: مواجهة الوقائع الإقتصادية والإجتماعية، سفيان العيسة.
- الكويت: المشاركة السياسية ضمن نظام الإمارة، بول سالم.
- المرأة في الحركات الإسلامية: نحو نموذج إسلامي لنشاط المرأة، مارينا أوتاوي وأميمة عبد اللطيف.
- الإصلاح الإقتصادي في العالم العربي، سفيان العيسة.

2006
- الإصلاح الوهمي: الإستقرار الأردني العنيد، خوليا شقير.
- كيف غيّرت حرب لبنان 2006 الأجندة السياسية للإسلاميين، عمرو حمزاوي ودينا بشارة.
- الأردن والحركة الإسلامية: حدود المشاركة، ناثان ج. براون.